الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: مالية ونقود

## عنـــــــوان الـموضـــــوع:

# أثر الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد على النمو الإقتصادي في الجزائرخلال الفترة (2000-2015)

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية**


من إعـداد الطالبة:

- دريسي لبنى
- حفاف منى

تحت الإشراف الأستاذ:

د/ أوصيف لخضر


## أعضاء لـجنـــة الـمـنـاقـشـــة:

| اللقب والاسم | الرتبة العلمية | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| أ- يحياوي عمر | أستاذ مساعد (أ) | جامعة المسيلة | رئيسا |
| د- أوصيف لخضر | أستاذ محاضر(ب) | جامعة المسيلة | مشرفا ومقررا |
| د- محمد صلاح | أستاذ محاضر (أ) | جامعة المسيلة | مناقشا |

السنة الجامعية: 2016 / 2017

# شكر وتقدير

قال عز وجل (وقل الحمد لله) الإسراء 111.

وقال الرسول " من لايشكر الناس لايشكر الله"

اتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى الاستاذ المشرف أوصيف لخضر الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة خلال انجاز هذا العمل،وآرائه السديدة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا العمل.

كما لايفوتنيأنأتقدم بالشكر للأساتذةأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة وإثراء هذه المذكرة وأتوجه بخالص الشكر والتقدير إلىأساتذة العلوم الاقتصادية

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على انجاز هذا العمل المتواضع من الأساتذة والزملاء.

ديسي لبنى،حفاف منى.

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| شكر وتقدير | |
| فهرس المحتويات | I-III |
| قائمة الجداول والأشكال | V-VI |
| مقدمة | 2-6 |
| الفصل الأول : مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر. | |
| تمهـــــــيد ..... | 8 |
| المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر..... | 9-11 |
| المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر..... | 9 |
| المطلب الثاني : تعريف المنظمات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر.. | 10 |
| المطلب الثالث :خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر..... | 11 |
| المبحث الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر..... | 12-20 |
| المطلب الأول : التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر..... | 12 |
| المطلب الثاني : التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر..... | 14 |
| المطلب الثالث : اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته..... | 16 |
| خلاصة الفصل ..... | 22 |
| الفصل الثاني:مدخل نظري للنمو الاقتصادي. | |
| تمهـــــــيد..... | 14 |
| المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي ..... | 25-29 |
| المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي..... | 25 |
| المطلب الثاني : الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية..... | 26 |
| المطلب الثالث :النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي ..... | 26 |
| المبحث الثاني : نماذج النمو الاقتصادي ..... | 29-37 |
| المطلب الأول :نموذج هارود- دومار( harrod-domar ) ..... | 29 |
| المطلب الثاني : نموذج سولو..... | 31 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث : نماذج النمو الداخلي..... | 33 |
| المبحث الثالث : محددات النمو الاقتصادي ومؤشراته ..... | 37-40 |
| المطلب الأول : محددات النمو الاقتصادي ..... | 38 |
| المطلب الثاني : عناصر النمو الاقتصادي ..... | 39 |
| المطلب الثالث :مؤشرات النمو الاقتصادي ..... | 40 |
| خلاصة الفصل..... | 41 |
| الفصل الثالث : اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) . | |
| تمهـــــيد ..... | 43 |
| المبحث الأول : علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي..... | 44-46 |
| المطلب الأول : اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي العمالة..... | 44 |
| المطلب الثاني :الاستثمار الاجنبي المباشر وتطوير التجارة الخارجية..... | 45 |
| المطلب الثالث :الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي..... | 46 |
| المبحث الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... | 47-57 |
| المطلب الأول : الإطار القانوني للاستثمار لترقية الاستثمار الخاص..... | 47 |
| المطلب الثاني : تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر..... | 50 |
| المطلب الثالث : تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر..... | 52 |
| المطلب الرابع : التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2000-2015) ..... | 53 |
| المبحث الثالث : اثر الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي خلال الفترة(2000-2015)..... | 58-68 |
| المطلب الأول :الناتج المحلي الإجمالي..... | 58 |
| المطلب الثاني : علاقة الاستثمار الاجنبي بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2000-2015)..... | 63 |
| المطلب الثالث : اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي | 64 |

| | |
|---|---|
| خلال الفترة ( 2000 - 2015 ).....| |
| المطلب الرابع : علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بميزان المدفوعات خلال الفترة(2000-2015).....| 65 |
| خلاصة الفصل.....| 69 |
| خاتمة .....| 71 |
| قائمة المصادر والمراجع .....| 75 |

# قائمة الجداول

# والأشكال

# قائمة الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| **(01-02)** | الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. | **26** |
| **(01-03)** | التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(2002-2015). | **54** |
| **(02-03)** | التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2015). | **55** |
| **(03-03)** | أهم الدول المستثمرة بالجزائر ما بين (يناير 2011 إلى ديسمبر 2015). | **57** |
| **(04-03)** | الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه خلال الفترة (2000-2015). | **58** |
| **(05-03)** | تطور معدل وحجم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (الدولار الأمريكي). | **60** |
| **(06-03)** | العلاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الناتج المحلي في الجزائر (2000-2015). | **63** |
| **(07-03)** | مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحلية في توفير مناصب الشغل بالجزائر خلال الفترة (2000-2015). | **64** |
| **(08-03)** | تطور الميزان التجاري وسعر برميل النفط خلال الفترة(2000-2015). | 65 |
| **(09-03)** | تطور بعض حسابات ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة(2000-2015). | 67 |

# قائمة الأشكال


| الرقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (01-01) | دورة حياة المنتج . | 16 |
| (02-01) | محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الدول المضيفة. | 21 |
| (01-03) | التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2015) . | 54 |
| (02-03) | التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2015) . | 56 |
| (03-03) | الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه خلال الفترة(2000-2015) . | 59 |
| (04-03) | نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة(2000-2015). | 61 |
| (05-03) | تطور معدل نمو نصيب من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015). | 61 |

# مقدمـــــة

# مقدمة

**تمهيد:**

شهد العالم عدة تطورات و تغيرات اقتصادية شملت الكثير من المجالات و التي تركزت على تمويل الاقتصاد بصفة عامة، و تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم المواضيع الاقتصادية التي لقيت قدر كبير من الاهتمام والدراسة المتفاوتة، وذلك لما لها من امتيازات في فتح الأسواق العالمية، والزيادة السريعة للتجارة الدولية، وحجم المبادلات الدولية.

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد مصادر تدفق رؤوس الأموال، التي تشهد تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي تلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تكوين رأس المال البشري، وتحسين المهارات والخبرات، وهذا ما أكدته الكثير من الدراسات السابقة في هذا الموضوع والتي تحدثت عن إيجابيات وسلبيات هذا النوع من الاستثمار.

لقد برهنت الزيادة المتسارعة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافس الدول من أجل الحصول على هذه التدفقات، وذلك لتحسين مستوى اقتصادياتها من خلال تشكيل قاعدة انتاجية تساهم في النمو الاقتصادي.

**الاشكالية**

وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **ما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000 -2015) ؟**
- الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- تعريف النمو الاقتصادي؟وماهي أهم النظريات المفسرة له؟
- هل يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي ؟

- **فرضيات البحث**

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية :

- توجد عدة نظريات مفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر.
- الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة في محيط اقتصادي معين.وتوجد العديد من النظريات المفسرة له.
- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة النمو الاقتصادي .

**أهمية الدراسة :**

تأتي أهمية هذه الدراسة لازدياد أهمية وانتشار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كونه يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وباعتباره من أبرز عناصر التنمية للدول النامية التي يعاني معظمها من ندرة رأس المال، وباعتباره أيضا عنصر من العناصر المعزز لاستكمال النقص الذي يوجد في رؤوس الأموال المحلية، وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة للدول المضيفة .

**أهداف الدراسة :**

تهدف الدراسة إلى :

- التعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر و ماهية النمو الاقتصادي؛
- التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي؛
- معرفة حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و علاقته بالنمو الاقتصادي.

**أسباب اختيار الموضوع :**

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع نذكر بعض منها.

- اهتمام الدول النامية المتزايد بشأن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- المساهمة في تراكم المعرفة العلمية في هذا الموضوع قدر المستطاع؛
- الميول الشخصي والاهتمام بهذا الموضوع .

**منهج الدراسة:**

- اعتمادنا المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع و ذلك من خلال عرض المفاهيم، والتعاريف، والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي .
- الاعتماد على المنهج التاريخي وهذا التعرف على التطور الاستثمار الاجنبي في الجزائر وقوانينه.
- تحليل معطيات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي التي تبين طبيعة تطور الدراسة خلال فترة معينة المتمثلة في الفترة (2000-2015).

**حدود الدراسة :**

من أجل معالجة الاشكالية تم تحديد إطارين زماني ومكاني،

- الحدود المكانية : فان هذه الدراسة تخص واقع الجزائر بالتركيز على الاستثمار الاجنبي المباشر.
- الحدود الزمنية :لقد تم تحديد فترة الدراسة الممتدة بين (2000-2015) .

**الدراسات السابقة :**

01- كريمة قويدري ، (**الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر**)، رسالة ماجستير قسم العلوم الإقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2011تمحورت إشكالية الدراسة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ومحاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وتوصلت الدراسة

إلى الأثر الإيجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1991-2008) .

02- رفيق نزاري،( **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي" دراسة حالة تونس، الجزائر ،المغرب**")، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر،باتنة،2008،تمحورت اشكالية الدراسة حول قياس تأثير الإستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وهدفت الدراسة الى محاولة ابراز وتأثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، والتي استنتج من خلالها أن تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي، الاقتصاد في تونس كان سالبا وهذا ما يؤكد الدراسات السابقة المقامة على الاقتصاد التونسي والتي أثبتت عدم الاستفادة واستغلال هذا البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

03- سعدي هند، (أثر **الاستثمارات الاجنبية المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية إقتصادية للفترة 1980-2014)** ، تمحورت إشكالية البحث حول: ما هو أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014) وهدفت الدراسة الى التعرف على واقع الاستثمارات الاجنبية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، معرفة أثر الاستثمارات الاجنبية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية،النفطية والغير نفطية وتوصلت الدراسة إلى ان واقع الاستثمارات في البلدان العربية خلال الفترة(1980-2014)لايزال يعاني من إنخفاض في حجم التدفقات، البلدان العربية تعتمد على قطاع واحد وهو قطاع النفط.

هيكل الدراسة :

قصد الإجابة على الأسئلة الفرعية المتعلقة بموضوع الدراسة، وبغية إختبار فرضيات البحث قمنا بتقسيمها إلى:

– الفصل الأول : مدخل نظري إلى الاستثمار الأجنبي المباشر؛ تطرقنا إلى مفهوم الاستثمار الاجنبي وخصائصه واهم النظريات المفسرة له بالإضافة الى محدداته؛

– الفصل الثاني : الإطار النظري للنمو الاقتصادي؛ في هذا الفصل تطرقنا الى مفهوم النمو الاقتصادي ونماذجه، ومؤشراته ومحددات النمو الاقتصادي؛

– الفصل الثالث : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ( 2000 – 2015 )؛ في هذا الفصل تطرقنا الى واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2015).

# الفصل الأول:

# مدخل نظري للإستثمار الأجنبي المباشر

**تمهـــــــيد:**

تعاظم دور الإستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي حيث أصبحت من أهم مصادر التمويل الدولي في الدول النامية الّتي تمر بمرحلة إنتقال إقتصاد السوق حيث تزايدت أهمية الإستثمار بعد الحرب العالمية الثانية و هذا نتيجة تطور العلاقات الإقتصادية الدولية ،مما أدى هذا إلى تنافس الحكومات مع بعضها البعض لجدب مزيد من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

وبهدف الوقوف على الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين:

**المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول الإستثمار الأجنبي المباشر؛

**المبحث الثاني:** نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر و محدداته.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعدد الإقتصادين على إعطاء تعاريف مختلفة للإستثمار الأجنبي ولم يتم إعطاء تعريف موحد ليشمل هذا النوع من الإستثمار لذا سنتطرق إلى تعاريف عدة لهذا النمط من الإستثمار لزيادة الإهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات الّتي وفرها للدول النامية من أجل أخذ فكرة عامة، لذا سنتطرق إلى تعريف كل أنواع الإستثمارات الأجنبية.

### المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر.

لقد تعددت تعاريف الإستثمار نذكر منها كما يلي:

**تعريف1:** هو ذلك النشاط الّذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة أو زيادة الطاقة الحالية للمؤسسة، أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة[1].

**تعريف2:** كما يعرف أيضا هو عبارة عن عملية إنماء للذمة المالية لبلد ما من خلال حركة رؤوس الأموال المملوكة لهم عبر الحدود و دخولها في المشروعات الإقتصادية تعمل على توفير الإحتياجات مختلفة وتحقيق أرباح مالية[2].

و يعرف كذلك أنّه توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح و المال عموما قد يكون الإستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي[3].

**ثانيا: الإستثمار الأجنبي الغير مباشر:**

يمكن تعريف الإستثمار الأجنبي الغير مباشر بأنه تلك الإستثمارات الّتي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل أكتئاب في السكوك الصادرة عن تلك الدولة أو في المشروعات الّتي تقوم بها سواء تم الإكتتاب عن طريق السندات الّتي تحمل فائدة ثابتة أما عن طريق الأسهم بشرط ألاّ يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخولهم إدارة الشروع[4].

---

[1] . مبارك لسلوس، **التسير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2012، ص 115.

[2] . عمر هاشم، محمد صدفة، **ضمانات الإشعارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 04.

[3] . طاهر حردان، **أساسيات الإستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص 13.

[4] . عمر هاشم، محمد صدفة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

**ثالثا: الإستثمار الأجنبي المباشر:**

الإستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الإستثمار الّذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الإستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الإستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الإستثمار[1].

الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى الخاصة في الحالة الإبتدائية عند إنشاء مؤسسة[2].

**المطلب الثاني: تعريف المنظمات الدولية للإستثمار الأجنبي المباشر:**

تعددت التعاريف لهذا النوع من الإستثمارات الأجنبية و أهم ما جاء في هذا المجال تعريف المنظمات والهيئات الدولية.

**أولا: تعريف صندوق النقد الدولي:FMI** عرف صندوق النقد الدولي الإستثمار الأجنبي المباشر بحصول مستثمر مقيم في إقتصاد ما على حصة ثابتة في مشروع في إقتصاد آخر، و تنطوي هذه المصلحة على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر و المشروع، حيث تعطي له أي المستثمر الحق في المشاركة في إدارة المشروع، و يسمى هذا المستثمر( المستثمر الأجنبي) ويسمى هذا المشروع" مشروع الإستثمار الأجنبي المباشر"[3].

**ثانيا: تعريف منظمة التجارة الخارجية:OMC** عرفته بأنّه عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما( البلد الأم)، حيث يستعمل أصوله في البلدان الأخرى( الدول المضيفة) مع نية تسييرها[4].

---

[1] . عمر صقر، **العولمة و قضايا إقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003، ص 47.

[2] . محمد مراس، **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الإستثمار الأجنبي المباشر و معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 02، جوان 2015، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سعيدة، ص 122.

[3] . حنان شناق، **تأثير الإستثمارات الأجنبية في قطاع الادوية على الإقتصاد الجزائري( دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية)**،رسالة ماجستير ،قسم العلوم التسيير ، تخصص نقود ومالية، الجزائر ، 2009، ص 09.

[4] . المرجع السابق، ص 09.

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن صياغة تعريف شامل للإستثمار الأجنبي المباشر بأنّه مجموعة المشاريع الإقتصادية الّتي يمتلكها المستثمر الأجنبي يقيمها إمّا بسبب الملكية العامة للمشروع أو إشتراكه في رأس المال المشروع حيث له الحق بجزء معين يبرز له الحق في الإدارة، ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فردا أو شركة أجنبية أو فرعا لأحد الشركات الأجنبية أو مؤسسة خاصة، و حسب المعيار الّذي وضعه الصندوق النقد الدولي يكون الإستثمار الأجنبي مباشرا إذا امتلك المستثمر الأجنبي 10 أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى المؤسسات، و من عدد الأصوات فيها و تكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر حق إتخاذ القرارات في المؤسسة.

## المطلب الثالث: خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر [1]

- يعتبر الإستثمار مباشرا إذا كان يملك المستثمر الأجنبي 10 و ما أكثر من الأسهم العادية فله الحق التصويت داخل المؤسسة و إمّا إذا كانت أقل من ذلك فسوف يسجل محاسبيا كإستثمار و من ثم ليس له الحق في تسيير الشركة؛
- تتميز بإنخفاض درجة التقلب إذ يتميز بالإستقرار إذا ما قورن مع قروض مصاريف التجارية، و هذا راجع إلى طبيعة الإستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته إذا قد يتطلب توقيف أو إنسحاب مشؤوع إستثماري تقف حاجز أمام صاحب المشروع؛
- الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعة إستثمار منتج، فهو بالضرورة إستغلال الأمثل لما لم يستعمله من حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على الإستثمار أمواله و خبراته في الدول المستقبلية إلاّ بعد دراسات معمقة عن الجدوى الإقتصادية للمشروع و كافة البدائل المتاحة.

[1] . بن قنة شريف، محلب فايزة، **جاذبية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للإستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، تقسيم إستراتيجيات و سياسات الجزائر الإقتصادية للإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة،يومي 28- 29أفريل 2014، ص 04.

## المبحث الثاني: أشكال و نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر

إختلفت وجهة في النظر في الدوافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات بالتحول إلى النشاط والإنتاج الدولي، وتحاول نظريات التدويل إضاح الأسباب الّتي تقف وراء هذه الظاهرة.

وقد تناولت العديد من المدارس هذا الموضوع و كل مدرسة كان لها تفسيرا يتماشى والفرضيات الّتي تقوم عليها نتيجة التأثير المزدوج لظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم و الدولة المضيفة و له عدة أشكال يقوم عليها.

### المطلب الأول: التفسير التقليدي لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر

- **أولا: النظرية الكلاسيكية:**يفترض الكلاسيك أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أنّ هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، و تستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات و من بينها مايلي[1]:
- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية التدفقية إلى الدول المضيفة بدرجة لاتبرز فتح المجال لهذا النوع من الإستثمارات؛
- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات إشباع الفجوة بين الأفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول و ذلك من خلال ما تقدم من أجور مرتفعة بالمقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية و يترتب على هذا خلق الطبقية الإجتماعية؛
- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على زيادة الدولة المضيفة و إستقلالها من خلال خلق التبعية الإقتصادية و التبعية السياسية من بين الإنتقادات الّتي قدمت لهذه النظرية أنّها مبنية على فرضية المنافسة التامة و هي فرضية غير واقعية[2].

---

[1] . عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، كلية التجارة، مكتبة و مطبعة الإشعاع.الفنية, ط4، الإسكندرية، 1998، ص 11.

[1].عبد السلام ابو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية**، مؤسسة الشباب الجامعة،الاسكندرية، 1989، ص ص14-15.

**ثانيا: نظرية عدم كمال الأسواق:**

تقوم هذه النظرية على إفتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النّامية بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أنّ الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الإقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمتطلبات الأعمال بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، يعتبر أحد العوامل الرئيسية الّتي تدفع هذه الشركات نحو الإستثمارات الأجنبية[1].

يتفق كل من ذلك" بارى"pory و كيفز "covez" مع هود وينج بأنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط إرتباط وثيق بمدى توافر بعض المزايا أو إمتلاك بعض الخصائص و المزايا لدى شركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظرياته الوطنية في الدول المضيفة، و هذا يعني أنّ الدافع وراء قيام الشركات المتعددة الجنسيات في الإستثمار في الخارج أوحدة المنتج يستطيع الإستفادة منها في الدول المضيفة.

وممّا سبق يمكن القول بأن هروب شركات المتعددة الجنسيات من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدولة الأم و إتجاهها للإستثمار أو نقل بعض أنشطتها لأسواق الدول النامية يمكن أن يحدث في كل أو بعض الحالات الآتية:

- إتساع شركات متعددة الجنسيات و زيادة قدرتها على الإنتاج بكميات كبيرة و تستطيع في هذه الحالة تحقيق ورات الحجم الكبيرة؛
- تفوق الشركات متعددت الجنسيات تكنولوجيا؛
- توفر مهارات إدارية و تسويقية و إنتاجية، متميزة لدى الشركات متعددة الجنسيات على نظيرتها بالدول المضيفة؛
- إشتداد الإجراءات الجمركية مما نشأ عنها صعوبة في التصدير إلى الدول المضيفة[2].

---

[1] . عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي**، مكتبة الإشعاع، بيروت، 2001، ص393.

[2] . عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-39.

**ثالثا: نظرية الحماية:**

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الّذي شاب الإفتراضات الّتي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، فمن ناحية أنّ الإستغلال الأمثل لفرص التجارة و الإستثمار الدولي بما و يتلائم وأهداف الشركات المتعددة الجنسيات لايتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات الوطنية والعاملة بالدول النامية(المضيفة)، و من ناحية أخرى أنّ نجاح الشركات متعددة الجنسيات بتحقيق أهدافها إنّما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة أو ما تفرضه من شروط، وقوانين تؤثر على حرية التجارية، و الإستثمار و ممارسة الأنشطة الممارسة بهما بصفة عامة[1].

**رابعا: نظرية الموقع:**

تركز هذه النظرية على تقليل المخاطرة الّتي يتعرض لها الإستثمار الأجنبي المباشر، فهي تركز على الأسباب الكامنة وراء إختيار الشركات متعددة الجنسيات لمكان إستثماراتها، أي إختيار البلد المضيف للإستثمار الأجنبي المباشر مع التركيز على المحددات الّتي تدفع هذه الشركات للمفاضلة في الإستثمار بين دولة و أخرى[2].

## المطلب الثاني: التفسير الحديث لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر

**أولا: نظرية توزيع المخاطر:**

ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الإستثمار الأجنبي المباشر، فوفقا لهذه النظرية الشركات تستمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر الّتي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة و من ثم تختلف عوائد الإستثمار من بيئة إستثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة و بالتّالي تقوم شركة بعملية توزيع

[1] . عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، المرجع نفسه، ص ص42-43.

[2] . عبد الرزاق محمد حسين الحيوري، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014، ص 56.

لإستثماراتها من خلال الإستثمار في دول متعددة حيث أنّ إقتصادياتها غير متشابهة و غير مرتبطة مع بعضها البعض[1].

**ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج:**

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الإقتصادي الأمريكي فيرنون(vernon)، حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج عام 1966، و الّذي يعتبر أول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة و الإستثمار والّذي تم تأسيسها بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية حيث تلعب الإختلافات التكنولوجية بين الدول دورا هاما في قيام كل من التجارة الدولية و الإستثمار الأجنبي المباشر[2].

حيث تقوم هذه النظرية على أساس إفتراضات أنّ هناك دورة لحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة و منها البحث و الإبتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها و تسويقها محليا ودوليا، و مرحلة تشبع السوق المحلية، و من ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة الإنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية و الجودة و يؤيد الواقع العملي و الممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة و التي من أبرز الأمثلة لها الصناعات الإلكترونية و الحسابات الألية منها بشكل خاص[3].

---

[1] . كريمة قويدري، **الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص ص14-15.

[2] . طلال زغبة، **دراسة تحليلية و قياسية لمحددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- إعداد نموذج قياسي بأستخدام منهج تحليل بيانات البانل**، أطروحة دكتوراه،قسم العلوم التجارة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2015، ص 64.

[3] -فليح حسين خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص 182.

**شكل رقم(01-01) : دورة حياة المنتج.**

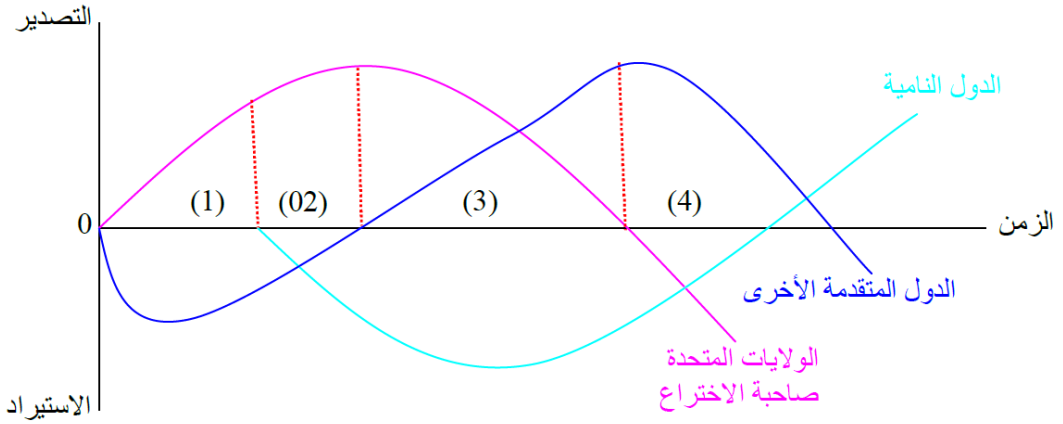


**المصدر**: عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 45.

## المطلب الثالث: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

### أولا: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر:

ينطوي الإستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق لطرف الأجنبي لمشروع الإستثمار سواء كان مشروع لتسويق أو البيع أو التصنيع أو الإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي.

I. **الإستثمار المشترك:** يرى" كولدي" أنّ الإستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الّذي يمتلكه أو يشارك فيه الطرفان (أو شخصيتان معنويتان)، أو أكثر من دولتين مختلفتين بصورة دائمة.

أمّا" تيربسترا"Terpstra فيرى أنّ الإستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية و يكون أحد أطراف الإستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع، و العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة[1].

[1] . عبد السلام أبو قحف، **الأشكال و السياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص ص15-16.

وبناءاً على التعريفات السابقة الذكر للإستثمار المشترك يمكن القول أن هذا النوع من الإستثمار ينطوي على الجوانب الآتية:

- الإتفاق طويل الأجل بين الطرفين الإستثمارين، أحدهما وطني و آخرهما أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف؛
- إنّ قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي بتحويل الشركات إلى شركة الإستثمار المباشر؛
- في جميع الحالات السابقة لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الإستثمار الحق في إدارة المشروع[1].

**مزايا الإستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة:**

- يساهم الإستثمار المشترك في زيادة تدفق الأموال الأجنبية و التنمية التكنولوجية و خلق فرص جديدة للعمل، بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الإستراد؛
- يعتبر الإستثمار المشترك عاملا لتنشيط و دفع الإستثمار الأجنبي حيث يسمح بجلب الإستثمارات سواء كانت نقدية أوعينية أو فنية كالدراية و الّتي تأخد شكل تقنيات و خبرات[2].

**عيوب الإستثمار المشترك في نظر الدول المضيفة:**

أمّا عيوب هذا النوع من الإستثمارات بالمقارنة بالإستثمار الّذي ينطوي على التملك المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الإستثمار فهي كالآتي:

---

[1] . سعيد يحيى، **تقييم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**،أطروحة دكتوراه، دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري, قسنطينة، 2007، ص 65.

[2] . سعيدي يحيى، **الإستثمار الأجنبي المباشر**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015، ص 78.

- حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الإستثمار؛
- أن تحقق المنافع المذكورة و غيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذو الإستعداد الجيد و توفر القدرة الفنية والإدارية و المالية على المشاركة في مشروعات الإستثمار المشترك خاص في الدول المختلفة.

**مزايا و عيوب الإستثمار المشترك من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات**

بالنسبة للمزايا فهي متعددة و بعضه يمكن تلخيصه كالآتي:

- يساعد الإستثمار المشترك(في حالة نجاحه) في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة، على إنشاء و تملك مشروعات إستثمارية تملكا مطلقا؛
- يعتبر الإستثمار المشترك أكثر أشكال الإستثمار تفضيلا لدى الشركة في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركة بالتملك المطلق لمشروع الإستثمار خاصة لبعض أنواع و مجالات النشاط الإقتصادي كزراعة أو البترول أو صناعة الكهرباء أو التعدين؛
- الإستثمار المشترك يساعد على تسهيل مهمة الطرف الأجنبي على الحصول على القروض المحلية و الحصول على المواد الخام و الأولية اللازمة للشركة الأم.

**عيوب الإستثمار المشترك من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات.**

- إحتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الإستثمار(الطرف الوطني الطرف الأجنبي) خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معيشة في المساهمة برأس مال في مشروع الإستثمار؛

- عندما يكون الطرف الوطني متمثلا في الحكومة ضمن المتمثل جدا أن تضع شروطا أو قيودا صارمة على التوظيف، والتقدير، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم[1].

**II. الإستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي:**

يتمثل هذا النوع من الإستثمارات في قيام الشركات متعددة الجنسيات بانشاء فروع للإنتاج أو التسويق بالدولة المضيفة.

- **مزايا الإستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة:**
  - زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة؛
  - نظرا لكبر حجم هذا النوع من المشروعات الإستثمارية فإنّ هذا يؤدي إلى إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلفة مع إحتمالات وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات مما يترتب على هذا تحسين ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، فضلا عن ما يترتب على كبر الحجم من خلق فرص للعمل؛
  - يساهم هذا النوع من الإستثمار في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير و فعال في الدولة المضيفة بالمقارنة بالأشكال الأخرى للإستثمار الأجنبي خاصة أشكال الإستثمار غير المباشر[2].

**عيوب الإستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة:**

إنّ الدول المضيفة تخشى من أخطار الإحتكار و التبعية الإقتصادية و ما يترتب عليهما من أثار سلبية في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية[3].

---

[1] . عبد السلام أبو قحف، **الأشكال و السياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص ص18-20.

[2] . عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، **إدارة الإستثمار الأجنبي**، مكتبة الوفاء، ط1، الإسكندرية، 2016، ص 132.

[3] . خيالي خيرة، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الإقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"دراسة تحليلية للفترة،2000،2015"**، رسالة ماجيستير ، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص13.

**مزايا الإستثمارات من وجهة نظر الشركات الأجنبية**

من المزايا التي يحققها الطرف الأجنبي من الإستثمارات المملوكة كليا للمستثمر الأجنبي:

- كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها و الناتجة عن إنخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية؛
- يساعد التملك المطلق للمشروع في التغلب على القيود التجارية والجمروكية الّتي تضعها الدولة المضيفة على الواردات.

**عيوب الإستثمار من وجهة نظر الشركات الأجنبية**

- هذا النوع من الإستثمار يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع الإستثمارات المشتركة؛
- الأخطار غير التجارية الّتي قد يتعرض لها المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي مثل: التأميم والمصادر والتصفية الجبرية أو الدول النامية المضيفة خصوصا إذا كان الإستثمار في الصناعات الإستراتيجية مثل: صناعة البترول والأسلحة و الادوية[1].

**ثانيا: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر**

هناك ثلاث عوامل رئيسية تعتمدها الشركات المتعددت الجنسيات و العابرة للحدود للمفاضلة بين الدول المضيفة للإستثمار و هي:

سياسات الدول المضيفة، الإجراءات المسبقة الّتي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع و تسهيل الإستثمارت، والمواصفات الإقتصادية للدول المضيفة[2]

[1] - عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، مرجع سبق ذكره، ص ص133،134.

[2] – عيسى محمد الغزالي،" **الإستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف و قضايا**"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، 2004، ص 06.

**شكل رقم(01-02): محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.**

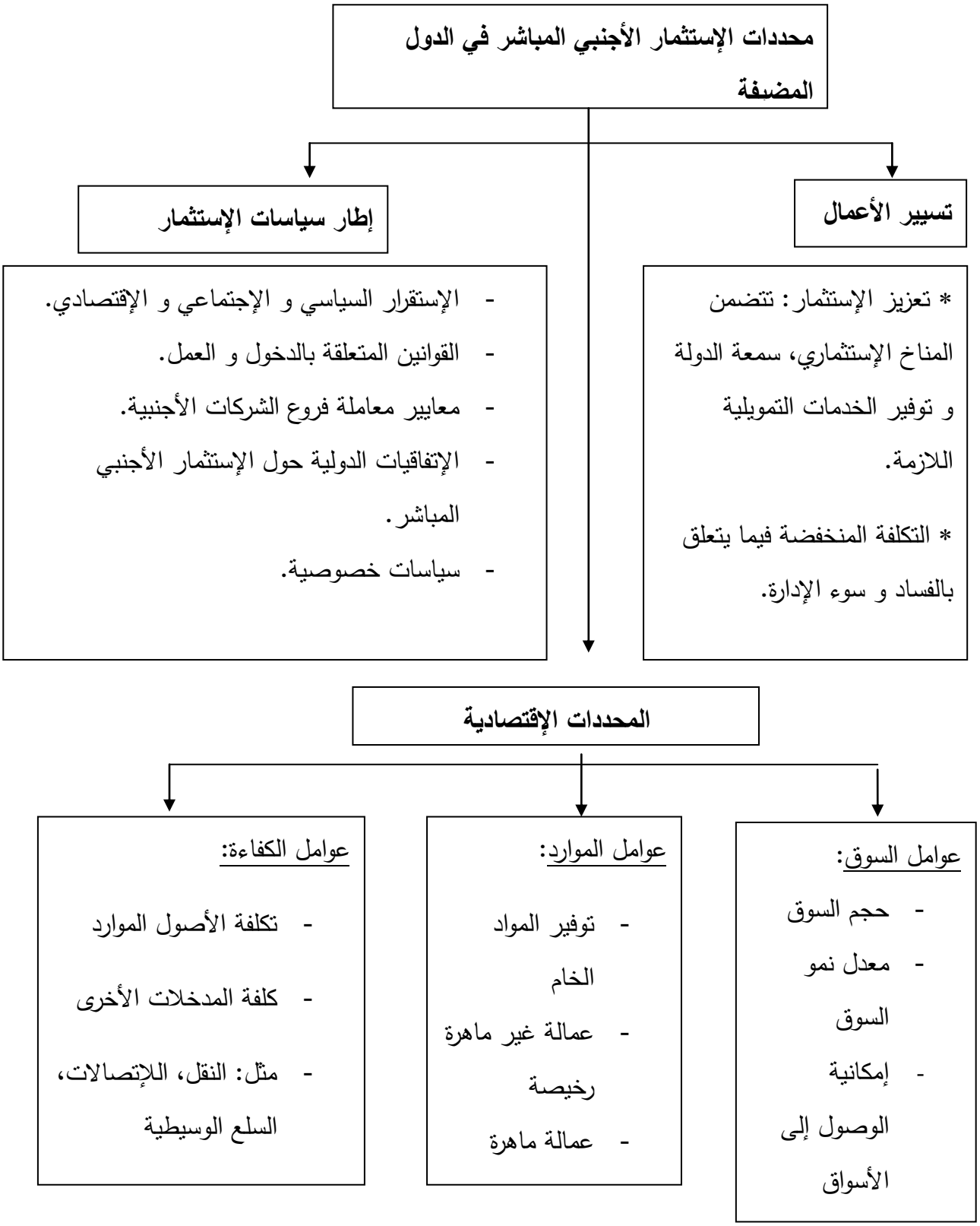


المصدر: بيري نورة، زرقين عبود، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس، المغرب: محددات وأثار،"دراسة مقارنة بإستخدام نتائج المعدلات الآنية"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جوان 2014، الجزائر، ص111.

## خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتوضح لنا أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة فعالة لتمويل الدول النامية وذلك من خلال حركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة الدول المضيفة، وهو آلية فعالة لتصحيح الإختلالات في الدول النامية، حيث يعطي لصاحبها حق التملك وإدارة المشروع الإستثماري، مما ساعدت هذه الدراسة في توضيح مختلف النظريات والأشكال مما لهذه الأخيرة من مزايا وعيوب الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات وطبيعة المحددات الّتي قام عليها الإستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة مايمثله الإستقرار السياسي بإعتباره عنصرا بارزا لجذب و تحفيز قيام الإستثمارات في الدول النامية من طرف الدول المتقدمة.

# الفصل الثاني:

# الإطار النظري للنمو الإقتصادي

**تمهـــيد:**

يعتبر النّمو الإقتصادي من أهم الأهداف البارزة، نستطيع القول أنّه هدف رئيسي تسعى كل الدول و الإقتصاديات إلى تحقيقه و ذلك من أجل القضاء على كل السياسات الّتي تواجه المجتمعات، و تحقيق المستوى المعيشي للأفراد، و توفير الموارد المالية و نقل التكنولوجيا ممّا جعل الإقتصادين، يحاولون التعرف على محددات هذا الّنمو و ذلك إنطلاقاً من الدراسات المختلفة.

و من خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على النّمو الإقتصادي من خلال التطرق إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

**المبحث الأول:** مفاهيم حول النمو الإقتصادي؛

**المبحث الثاني:** نمادج النّمو الإقتصادي؛

**المبحث الثالث:** محددات النّمو الإقتصادي ومؤشراته.

## المبحث الأول: مفاهيم حول النّمو الإقتصادي.

يعد النّمو الإقتصادي ظاهرة حديثة نسبيا ممّا أدى إلى صعوبة تحديد معنى النّمو الإقتصادي سواء من حيث المدى الزمني أو من حيث خضوعه إلى التّغيرات الفنية والتكنولوجية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية السائدة لكن أعطيت مجموعة من التعاريف للنّمو الإقتصادي لكنها في معنى واحد.

### المطلب الأول: تعريف النمو الإقتصادي

يختلف الدارسون على إعطاء تعريف موحد و شامل للنّمو الإقتصادي فهناك من يرى أنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[1].

عرف أيضا على أنّه عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية و مستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل النمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية و الإجتماعية، وحماية الموارد المتجددة وغير المتجددة[2].

كما عرف أنّه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

و**متوسط الدخل الفرد= الدخل الكلي**÷ عدد السكان، أي يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع[3].

**معدل النّمو الإقتصادي**= معدل نمو الدخل القومي– معدل نمو السكان.

* أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، و هذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة في دخل الفرد يفوق معدل التضخم، حيث أنّ:

**معدل النّمو الإقتصادي الحقيقي**= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي– معدل التضخم[4].

---

[1] . بوعبد الله علي، سبتي وسيلة، **إشكالية التنمية الإقتصادية المستدامة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: أداء و فعالية المنظمة في ظل التّنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر،يومي 10-11 نوفمبر 2009، ص 77.

[2] . سهيلة فريد النباتي، **التنمية الإقتصادية(دراسات، مفهوم شامل)**، دار الراية، ط1، عمان ، 2015،ص 61.

[3] . عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **إتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 11.

[4] . السيد محمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الإقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص338.

## المطلب الثاني: الفرق بين النّمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

**أولا: تعريف التنمية:** لقد تعددت تعاريف التنمية الإقتصادية فمنهم من يعرفها الّتي يتم بمقتصاها الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الإنتقال بمقتضى إحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الإقتصادي[1].

كما تعرف التّنمية على أنّها تحسين المستوى الفردي في المستويات و المهارات و الكفاءة الإنتاجية و حرية الإبداع و الإعتماد على الذات و تحديد المسؤولية و هذا نتيجة زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن[2].

**ثانيا: الفرق بين النّمو الإقتصادي و التّنمية الإقتصادية**

بعد التطرق إلى مفهوم التّنمية الإقتصادية و بناء على التعاريف السابقة للنّمو الإقتصادي يمكن إستخلاص الفرق في النقاط االتالية.

**الجدول رقم (02، 01):** الفرق بين النّمو والتّنمية الإقتصادية

| النمو الإقتصادي | التّنمية الإقتصادية |
|---|---|
| يتم بدون إتّخاد أية قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع.<br>يرتكز على التغير في الحجم و الكم الّذي يحصل عليه الفرد من السلع.<br>لا يهمه زيادة في الدخل القومي. | عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.<br>تهتم بنوعية السلع و الخدمات نفسها.<br>تهتم بمعدل زيادة الدخل القومي و بتنويعه. |

المصدر: بنابي فتيحة، **السياسة النقدية و النّمو الإقتصادي، دراسة نظرية**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، .2009، ص، 04.

## المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنّمو الإقتصادي

ظهرت نظريات عديدة و مختلفة حول النّمو الإقتصادي و الّتي تنطوي على مايلي:

[1] . محمد عبد العزيز عجمية، و آخرون، **التنمية الإقتصادية بين النظرية و التطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2007، ص 77.

[2] . محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التّنمية الإقتصادية( مفهومها، نظرياتها، سياستها)**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 20.

**أولا: نظرية النّمو الكلاسيكية:**

بالرغم من إختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الإقتصادي و تباين طرق التحليل تبعاً للمدة الزمنية الّتي ظهروا فيها والأوضاع الّتي ميزتها، إلاّ أنّ آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنّمو الإقتصادي وطريقة تحقيقه ولقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية:

إنّ القوى الدافعة للنّمو الإقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح الّتي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الّذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أنّ تراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان؛

ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، ممّا يجعله متغيرا لا يؤثر في عملية النّمو وهو بخلاف النّظرات المعاصرة الّتي جعلته عاملا مؤثرا؛

الحاجة إلى العوامل الإجتماعية و المؤسسة المواتية للنّمو، وهي تشمل تنظيم إجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام شرعي قانوني وأوضاع إجتماعية مناسبة وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته[1].

**ثالثا: النظرية الكلاسيكية المحدثة**

أعطى مارشال أسلوب التوازن الجزئي كأدة للتحليل الإقتصادي، و كذلك إستخدم فكرة التوازن في حالتي المنافسة التامة والإحتكار، وكذلك فكرة توزيع الدخل القومي بين الأجور والريع والأرباح والفائدة إضافة إلى أدخال عنصر الزمن في التحليل الإقتصادي وفكرة الوفرات الخارجية.

وكان للإكتشافات في الفنون الإنتاجية و الموارد الطبيعية في القرن 19 أثر كبير على الفكر الإقتصادي والّذي ظهرت ملامحه بما يأتي:

-تحقيق معدل نمو مرتفع؛

-إرتفاع الأجور فوق مستوى الكفاف؛

[1] . كيداني سيدي أحمد، **أثر النّمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية و قياسية**، أطروحة دكتوراه ،قسم العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،2013، ص ص34-35.

-إستمرار إرتفاع معدلات الأرباح.

إنّ معظم هذه الحقائق تتعارض مع ما تستوقعه المدرسة الكلاسيكية، لذلك تظهر الأفكار الكلاسيكية المحدثة و الّتي تؤكد على:

-الإرتباط التقليدي بين توزيع الدخل و حجم الإدخار في الإقتصاد أخد يتلاشى؛

-إنّ حجم السكان لا يتغير مع التغير في الدخل الفردي؛

-إنّ حجم السكان وحجم رأس المال و مستوى الفن الإنتاجي، و الّتي تؤثر في معدل النّمو، تتحدد بواسطة قوى ينظر بها أنّها خارج مجال علم الإقتصاد؛

التركيز على مشكلات الأجل القصير على عكس النظرية الكلاسيكية الّتي تركز على الأجل الطويل.

وتبرز عملية تكوين رأس المال في النظرية الكلاسيكية المحدثة كأحد ما جاءت به هذه النظرية من حيث علاقة ذلك بالنّمو الإقتصادي، حيث تم إفتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، هذا يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، لذلك تحدث نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان[1].

**ثالثا: النظرية الكنزية:**

يوضح النموذج الكنزي إحتمال حدوث التوازن الإقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الإستخدام الكامل، والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أنّ المشكلات التي تتخلل النظام الرأس المالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال، حيث أنّ الإستثمار هو دالة لسعر الفائدة، وأنّ الإدخار هو دالة للدخل، فإنّ التوازن للإنتاج والدخل حيث عندما يساوي الإستثمار المخطط مع الإدخار المخطط، وحيث أنّ أساس تكون الدخل الوطني في المدى القصير هو إتحاد الإستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية الخاصة والحكومية وهي

[1]. مدحت القريشي ، **التنمية الإقتصادية (نظريات، سياسات، و موضوعات)**، دار للنشر، ط1، عمان، 2007، ص ص66-67.

العامل الرئيسي المضاد للأزمات في توزيع الطاقة الإنتاجية، ورفع معدلات النّمو في المدى الطويل وإنّ ظهور النموذج الكنزي راجع إلى إهتماماته بدراسة المجتمعات الرأسمالية[1].

## المبحث الثاني: نمادج النّمو الإقتصادي

عملت نماذج النّمو الإقتصادي المتعددة على تفسير إختلاف مستويات النّمو المحققة بين الدول، كما أنّ هذه النّماذج تعتبر المنطلق الأساسي لمعظم دراسات النّظرية والتّطبيقية.

### المطلب الأول: نموذج هارود، دومار(Harrod– Domar)

لقد حاول كل من هارود و دومار(**Harrod– Domar**) البحث عن صيغة موحدة و متكاملة للنّمو الاقتصادي، تعتمد على الجمع بين التحليل الكينزي و عناصر النّمو الإقتصادي، حيث تم صياغة أفكارهما في شكل نموذج يظهر أنّ: الإفتراض الأساسي للنّموذج هو أنّ الإنتاج يعتمد على كميةة رأس المال(K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، و أنّ معدل النّمو في النّاتج (Δy/y) يعتمد على الميل الحدى للأدخار(Morginal propensityto sove MPS) ورمزها $\frac{\Delta y}{\Delta s}$ و كذلك معامل رأس المال/ الناتج (copitol autput rotio) و رموزها(K/y) بافتراض تساوي الميل الحدي للإدخار مع الميل المتوسط للإدخار أي:

$$\frac{\Delta s}{\Delta y} = \frac{s}{y} = s \qquad (1)$$

حيث أنّ (s) هي معدل الإدخار، وفي حالة التوازن فأنّ الإدخار يساوي الإستثمار أي s=I

وبذلك فإنّ (2) $i=I/y$

حيث(i) هي معدل الاستثمار و أنّ الاستثمار(I) هو التغير الّذي يحصل في خزين رأس المال أي أنّ:

$$I=\Delta K \qquad (3)$$

والمعامل الحدي لرأس المال/ الناتج(In cremem tolcopital output ratio) يساوي k أي أنّ

$$\frac{\Delta k}{\Delta y} = k = \frac{I}{\Delta y} \qquad (4)$$

[1] . كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41.

ومن المعادلة(4) نحصل على

وبقسمة طرفي المعادلة(5) نحصل على

$$\frac{\Delta y}{\Delta y} = \frac{1/y}{k} \quad (6)$$

وعليه فانّ معدل النّمو في النّاتج يساوي معدل الاستثمار(أو معدل الادخار) مقسوم على المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التّالي: $g=\frac{s}{k}$

حيث أنّ:

g تمثل معدل نمو الناتج،s معدل الادخار،k المعامل الحدي لرأس المال يساوي الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي أي أنّ

$$I=I\,g+Id \quad (7)$$

حيث أنّ:

Id: الاستثمار المحلي،ig: الاستثمار الأجنبي

و بالتعويض في المعادلة(7) نتحصل على

$$\frac{\Delta y}{g} = \frac{(Id+Ig)}{k}/y \quad (8)$$

$$g = \frac{\frac{Id}{y}+\frac{Ig}{y}}{k} \quad (9)$$

$$g = \frac{s+\frac{Ig}{k}}{k} \quad (10)$$

من هنا فإنّ النّمو الإقتصادي ينخفض بإنخفاض الإدخار المحلي أو رصيد رأس المال ونظرا لإنخفاض معدلات الإدخار في الدول النامية فإنّها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي، أهمها تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها[1].

[1] . كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص ص43-45 .

**المطلب الثاني: نموذج سولو**

* و يمثل أحد نماذج النّمو النيوكلاسيكية، و يعد نموذج سولو إمتداد نموذج هارود دومار حيث يركز كل منهما على أهمية الإدخار و الإستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي[1].

* حيث يدرس النموذج حركية النمو المتوازن عند الإستخدام الكامل الرأس المال و العمل إنطلاقا من دالة الإنتاج حيث تتمثل نظرية سولو في مايلي:

$$y= f(k.L)$$

حيث k: هو رأس المال،L: هو عنصر العمل

و نقول عن دالة الإنتاج أنّها النيو كلاسيكية إذا توفرت الشروط الثلاثة التّالية:

- $K> 0$ و $L>0$ و $f(K–L)$ لديها نواتج حدية موجبة متناقصة بالنسبة لكل عامل إنتاجي أي:

$$\frac{\partial F}{\partial K}>0.\frac{\partial 2F}{\partial 2k}<0$$

$$\frac{\partial F}{\partial F} > 0.\frac{\partial 2F}{\partial 2\,L} < 0$$

- عوامل الإنتاج لدالة الإنتاج ذات وفرات حجم ثابة:

$$F\,(yk.\,yL)= yF\,(k.\,L) \quad \text{حيث } y \geq 0$$

- الإنتاجية الحدية لرأس المال و العمل تؤول إلى مالا نهاية عندما يؤول كل من رأس المال و العمل إلى الصفر، و تؤول إلى الصفرعندما يؤول كل من رأس المال و العمل إلى مالا نهاية أي:

$$\lim_{K\to 0} F_k = \lim_{L\to O} F_L = \infty \qquad (1)$$

$$\max_{K\to \infty} F_k = \lim_{L\to \infty} F_L = 0 \qquad (1)$$

الخاصيتان 1 و2 تمثلان شروط INADA (1963)

تغير المخزون رأس المال خلال الزمن معطى من خلال المعادلة:

[1] . السيد محمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 348.

$$\hat{K} = I - \partial K = S'F\left(K.L.T\right) - SK$$

و بقسمة طرفي المعادلة على L نحصل على

$$\frac{k'}{L} = sg(k) - sk$$

بحيث K هي نسبة رأس المال إلى العمل

نحصل على k′ (تفاضل k بالنّسبة للزمن):

$$k'' \frac{d(k/L)}{dt} = \frac{k}{L} - nk$$

و بإفتراض أنّ في اليد العاملة: $n=\frac{K}{L}$

يمكننا صياغة المعادلة $k^*/L$ على الشكل :

$$K^* = sf(k) - (n+s)k$$

حيث تمثل المعادلة الأساسية لتحقيق النمط الممكن للنّمو الإقتصادي و هي التفاضلية لنمودج solou–swon هذه المعادلة غير الخطية تابعة فقط لـk حيث:

K: نسبة رأس المال إلى العمل $h=\frac{K}{L}$

$K^*$ معدل رأس إلى العمل (تفاضل $k^*$ بالنسبة للزمن)

أي:

$$K^* = \frac{d(k)}{dt}$$

H: المعدل النسبي للتغير في قوة اليد العاملة و هي $h=\frac{L}{L}$

S:الميل المتوسط للإدخار

تتمثل النتائج المستخدمة من النموذج كمايلي:

- نسبة رأس المال على العمل، الإنتاج و الإستهلاك للفرد تنمو بمعدل s؛
- معدل المردود لرأس المال الثابت؛

- التغيرات على مستوى رأس المال، الإنتاج و الإستهلاك تنمو بمعدل h+5[1].

## المطلب الثالث: نماذج النّمو الداخلي

### أولا: نموذج Rebelo

يعتبر **Rebelo** أنّه ينتج عن النّمو الداخلي تكنولوجيتين مختلفتين، فيقترح المعادلتين التّاليتين.

$$y = c + k + sk = A_1 K_1^{1-1} \quad (L_1.H)^L \qquad (1)$$

$$H + sH = A_2 K_1^{1-B} \qquad (L_2.H)^B \qquad (2)$$

حيث K+sk.Y و c يمثلون على التوالي الإنتاج، الاستثمار الاجمالي و الاستهلاك للسلعة المادية أمّا H+sH فيمثل الإنتاج لرأس المال البشري كما تقل قيمة نوعا رأس المال لنفس الوتيرة الخارجية Sحسب **Rebelo** تمثل L متغيرة خارجية و توزيع مثل رأس المال المادي K على كلى القطاعين من المعادلتين(01) و(02) ينتج أنّ رأس المال البشري، يدمج في عنصر العمل وعليه تكتب المعادلتين التّاليتين:

$$K = k_1 + K_2 \qquad (03)$$

$$L = L_1 + L_2 \qquad (04)$$

حيث يمثل $K_2$ و $k_1$ رأس المال المادي المستعمل في القطاع الأول والثاني على التّوالي بينما يعتبر $L_2$،$L_1$ عن حجم العمل المستعمل في القطاع الأول والثاني على التّوالي إذ دالتي الإنتاج المعرفتين بالمعادلتين(01)،(02) متجانستين من الدرجة الأولى بالنسبة لعاملي الإنتاج القابلين للتجديد(H،k)، إذن هما ذوتاغلتي حجم متزايدتين بالنسبة لمجموعة العوامل.

[1] . بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنّمو الإقتصادي خلال الفترة(1970-2005)**، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد كمي ،جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010، ص ص 39- 41.

يمكن تحقيق توازن المنافسة التّامة بسب التّكامل التّام بين تشغيل اليد العاملة رأس المال البشرى من الأحسن أن يفترض النموذج النّظري أنّ العائلات تتخذ قرارتها بتعظيم دالة المنفعة عبر الزمن.

$$u = \int_{0}^{+\infty} e - \rho t \left( \frac{c1-\sigma}{1-\sigma} \right).dT \qquad (05)$$

و من الممكن تبسيط النّموذج أكثر بافتراض:A1.A2,وL.ثوابث أي لا يوجد أن تقدم تقني خارجي و لا نمو ديمغرافي ويتقارب هذا النمودج نحو معدل نمو ثابت هو:

$$g = \frac{(\varphi - A_1 r.{A_2}^{1-r}.{h_1}^{1-r} - s - p)}{\sigma} \qquad (06)$$

$$\varphi = \frac{(1-\beta)}{(1-\beta-1)} \qquad (07)$$

حيث دالة متزايدة بدلالة و β

لايتعلق الإنتاج الساعي في هذا النموذج إلا برأس المال المادي المتميز بقلة حجم ثابتة كما أنّ معدل الإستثمار يكون خارجيا و منه

$$Y = A.\ K \qquad (08)$$

$$K + S.K = S.y \qquad (09)$$

نستنتج أنّ الإقتصاد يتواجد دائما على مسار نمو متوازن

$$y_t = y_0.(s.A - S)^t \qquad (10)$$

معدل النمو يتحدد بثوابث النّموذج غير أنّ مستوى المسار يتأثر بالشروط الإبتدائية بإفتراض أنّ $L_n\ (s.A-8)$ لاتكون ثابتة و تتبع مسار عشوائي مستقر، كما يرمز لها بـ $\varepsilon_t$ و عليه:

$$Ln(y_t) = Ln(y_0) + \sum_{t=1}^{t} \sum t \qquad (11)$$

Ln(yt) يتبع مسار عشوائي متكامل من الرتبة الأولى كما أنّ حالة الإقتصاد عند أي لحظة تتعلق بكل الصدمات السابقة.

في نموذج**Rebelo** ، الصدمات ليست بحاجة إلى هذه الخاصية، و إنّما كونت المبادرة من طرف النموذج نفسه يرى" cohen" إنّ الإنتاج لرأس المال البشري يكون خلال حجم متزايد بالنسبة للعاملين القابلين لإعادة الإنتاج، إذا تعتبر هذه النتيجة فرضية جوهرية في نموذج **Rebelo**، بما أنّ دالة الإنتاج للسعة المادية هي:

$$g = k^{\alpha} + H^{B} - (A.L)^{1-\alpha-\beta} \qquad (12)$$

تؤدي فرضية ثبات توزيع اليد العاملة بين القطاعين إلى نمو داخلي بمعدل متزايد، كما يقدم هذا النموذج نتائج قد تكون قابلة للإختيار في حالة إستعمال سلاسل زمنية طويلة (المتغيرينh و L متكاملتين آنيا و H ليس له تطور مستقل أي بسبب بـ K بمفهومcronger ) [1].

**ثانيا: نموذج رومر:**

تمكن رومر (1986)،Romer من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية، و هذا عن طريق الفرضية المتعلقة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أنّ المؤسسة الّتي ترتفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإجابي، للخبرة الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الإستثمار، بالإضافة إلى ذلك فأنّ الفرضية الثانية متمثلة في أنّ المعرفة المكشفة تنتشر أنيا في الإقتصاد، وعليه إذا إعتبرنا أنّه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسةI بالمؤشرAI هذا يعني أنّ التغيرdAi/dt يمثل التعلم الكلي الإقتصادي، و الّذي بدوره يتناسب مع التغير في KI لمخزون رأس المال و منه دالة الإنتاجv .

$$Yi = F(ki.\ KLI) \qquad (01)$$

بحيث F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقض ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أنّ الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تزول إلى مالا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى لما يؤولان إلى مالانهاية.

---

[1] . زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية، و النّمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1970- 2012)**، رسالة ماجيستير في علوم الإقتصاد، تخصص إقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2014،ص ص77- 78.

إذا كانت كل من k و Li ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة ki كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنّه من أجل قيمة معطاة لـ Li، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى في k و ki و بالتّالي فإنّ مصدر النّمو الداخلي هو ثبات المردودية الإجتماعية لرأس المال و بتجديد دالة الإنتاج بالإستعانة بدالة كوب دوقلاس:

$$yi = (k_j)^{\propto}.(kL_j)^{1-\propto} \qquad (02)$$

حيث:

ويوضع Yi = yi/Li ،Ki=ki/Li ،k=k/L ،ثم يوضع فيما بعد Yi= y ، و ki/k

النّاتج المتوسط هو:

$$y/k=f(L)=A.\ L^{1-\propto} \qquad (03)$$

و يمكن تحديد النّاتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة ki تثبتL و k و بتعويض نتحصل ki=k

و منه فإنّ النّاتج الخاص لرأس المال يرفع مع L و هو غير مرتبط بـ.K

و عليه فإنّ:

$$\partial Yi/\partial ki=A\partial\ L^{1-a} \qquad (04)$$

التعلم عن طريق التمرن و إنتشار المعلومات يلغي الميول نحو تناقص المردودية و هو أقل من الناتج المتوسط و هذا يكون $0 < T < 1$

و يأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي:

$$Da/DT=w+ra-c-ha \qquad (05)$$

حيث: w تمثل الأجر و aتمثل الأصول للفرد و r تمثل مردودية الأصل و عليه فإنّ مشكل تعظيم دالة المنفعةu تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني، يعطي بالعلاقة التالية:

$$r=\frac{\left((\rho-U''(c).c\right)}{\frac{U'(c)}{\left(\frac{c'}{c}\right)}} \qquad (06)$$

يستخدم دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال الغير زمنية.

$$U(c)= (c\ (1-o))\ /(1-o) \qquad (07)$$

و عندما ترتفع θ فإنّ العائلات تتعرف عن الإستهلاك النظامي في الزمن.

و مرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة بـ $1/\theta$ و بالإستعانة بماسبق فإنّ دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$(C/c)= (1/\theta)\ (r-o) \qquad (08)$$

و بتعويض قيمة المتمثلة في $A\ .L^{1-a} - \delta$ نتحصل على معدل النّمو للإقتصاد غير الممركز:

$$gc = (1/O)(A\ .L^{1-a} - \delta - p) \qquad (09)$$

و بالأخذ بعين الإعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النّمو المحدد من طرف المخطط ( التنظيم الإجتماعي)

$$g.cp= (1/0).\ (A.\ L^{1-a}\ \ S-p) \qquad (10)$$

مع العلم أنّ a<1 فهذا يعني أنّ: gi < gc

يمكن الحصول على الأعظمية الإجتماعية إذا قمنا بتدعيم الإستثمار بمعدل 1-a عن طريق الضربية الجزافية، إذا دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته a من تكلفة المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الإجتماعية[1].

## المبحث الثالث: محددات النّمو الإقتصادي و مؤشراته.

إنّ مسار التطور الإقتصادي للمجتمعات الحديثة في ضوء الممارسات العلمية تكشف عن عدة محددات أساسية نؤثر على النّمو، و هذا الأخير يتولد نتيجة دمج مجموعة من العوامل.

[1]- الصياد شهيناز،**الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي(دراسة حالة الجزائر)**،رسالة ماجستير في الاقتصاد،تخصص مالية ونقود،جامعة وهران،2013، ص ص42-44.

## المطلب الأول: محددات النّمو الإقتصادي:

هنالك عدة محددات للنّمو الإقتصادي نذكر منها مايلي:

**أولا: كمية و نوعية المواد البشرية:**

نستطيع قياس معدل النّمو الإقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أنّ:

**معدل الدخل الحقيقي للفرد= الناتج القومي الإجمالي الحقيقي÷ عدد السكان**

من المعادلة نستنتج أنّه كما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر، و بالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النّمو الإقتصادي، أمّا إذا تضاعف النّاتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فإنّ الدخل الحقيقي لايتغير لكن هناك إعتبارات كمية و نوعية يجب أخذها بعين الإعتبار،فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على انتاجية العمل و بالتالي على معدل النّمو الإقتصادي.

**ثانيا: كمية و نوعية الإنتاج:**

يعتمد إنتاج إقتصاد معين و نموه الإقتصادي على كمية و نوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة وفرة المعادن، المياه الغابات و غيرها، حيث أنّ إمتلاك الأرض الصالحة للزراعة والمعادن والثروات الّتي تحويها الأرض حيث وفرتها وتنوعها، تمثل عامل أساسي في زيادة التنمية الإقتصادية، هذه الموارد تحقق الأهداف الإقتصادية إلا استغلها الإنسان يتحقيق من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر.

**ثالثا: تراكم رأس المال:**

على المجتمع التضحية بجزء من الإستهلاك الجاري للإنتاج السلع الرأسمالية مثل: العامل طرق المواصلات والجسور والمباني وغيرها، أي تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الإدخار الّذي يمثل تضحية بالإستهلاك من أجل زيادة الإستثمار وبالتالي الرفع من معدل النّمو الإقتصادي.

**رابعا: معدل التقدم التّقني:** يعتبر الكثير من الإقتصاديين بأنّ أهم عنصر لعملية النّمو الإقتصادي هو التقدم التكنولوجي من خلال إبتكار أو إستحداث طرق جديدة للقيام بالعملية الإنتاجية أكثر كفاية من الطرق القديمة[1].

## المطلب الثاني: عناصر النّمو الإقتصادي:

### I- عناصر النّمو الإقتصادي

تشتمل عناصر النّمو الإقتصادي أساسا في العمل، تراكم رأس المال، التقدم التقني.

**1. العمل:**

يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع و خدمات قصد إشباع حاجاته ويمكن قياس حجمه بعدد العمال و عدد ساعات العمل الفعلية، كما لا يجب إغفال تركيبة العمال كالسن، الجنس، والتكوين بما في ذلك من أثر بالغ على إنتاجية عنصر العمل والمتمثلة في نسبة الإنتاج المحقق إلى عدد وحدات العمل المستخدمة في إنتاجه، فقد يزيد الإنتاج دون الرفع من عدد العمال أو ساعات العمل مامعناه إرتفاع إنتاجية عنصر العمل نتيجة تغير أو تحقيق تركيبة العمال (التكوين مثلا).

**2. تراكم رأس المال:**

يعتبر سلعة تستخدم في إنتاج سلع أو خدمات أخرى و ينتج من تخصيص جزء من الدخل الحالي لإستثماره مستقبلا حتى يتم توسيع الإنتاج، فهو يتمثل بذلك الإستثمارات أو كل مؤشر آخر بشرح مستوى و درجة التجهيزات المساهمة في تحقيق التقدم التقني إذن فتراكم رأس المال يتعلق مباشرة بحجم الإدخار، أي مجمل ما لا يخصص للإستهلاك من الدخل القومي.

**3. التقدم التقني:**

هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو الطبيعة السلع المنجزة و الّتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاض على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل. حل مشكل الإختناقات الّتي تحد من إنتاج السلع الجديدة أو من نوعية أحسن فالتقدم التقني هو

[1] . خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص53- 54.

عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي، كما يمكن تعريفه على أنّه السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان[1].

## المطلب الثالث: مؤشرات النّمو الإقتصادي:

هناك مؤشرات يمكن الإعتماد عليها لقياس النّمو الإقتصادي:

### 1. الناتج القومي الإجمالي الحقيقي:

يشير النّمو الإقتصادي وفق هذا المؤشر إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي الّتي يحققها الإقتصاد خلال مدة زمنية معينة عادة سنة يقوم هذا المؤشر على أساس الناتج الحقيقي من السلع و الخدمات النهائية مقدرة بالقيمة الحقيقية(Reol valve) وليس بالقيمة النقدية(Nominal) و ذلك لإستبعاد أثر التّضخم في تلك الزيادة الحاصلة في الناتج القومي.

### 2. متوسط الدخل الحقيقي للفردper-copitaincome :

و يقصد به أنّ النّمو الإقتصادي يجب أن يقاس بمقدار ما يحقق من زيادة حقيقة مستمرة في متوسط دخل الفرد وبسبب ذلك يعود إلى أنّه إتخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معيارا للنّمو، فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان، معدل الزيادة في الناتج القومي، ممّا يؤدي إلى إنخفاض معدل دخل الفرد أو حين يتساوي معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقى بذلك معدل دخل الفرد ثابت[2].

---

[1] . زكاري محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص42-43.

[2] ـ إلهام وحيد دحام، **فعالية أداء السوق المالي و القطاع المصرفي في النّمو الإقتصادي**، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1 ، القاهرة ، 2013، ص ص58- 59.

## خلاصة الفصل:

النّمو الإقتصادي هو عبارة عن نتاج كمي لسياسات التنمية الإقتصادية، حيث تناول الفكر الإقتصادي هذا المفهوم كما أعطيت له الكثير من النّماذج و النظريات المفسرة له،حيث إهتم هارود و دومار بالاحلال بين رأس المال و العمل، و أنّ الإدخار و من ثم الاستثمار أهم محددات النّمو الإقتصادي، بينما ركز سولو على التقدم التكنولوجي في عملية النّمو المدى الطويل.

أمّا نماذج النّمو الداخلي الّتي أرجعت النّمو الإقتصادي لأسباب و عناصر داخلية في النّموذج كالمعارف عند رومر.

# الفصل الثالث:

# أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

**تمهـــــــــيد:**

خلال فترة من الزمن عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات مستمرة وملحوظة في مختلف مجالاتها و كان من أبرزها توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التمركز بمختلف الدول النامية وأصبحت هذه الاقتصاديات من اهتماماتها و أولوياتها لتحقيق التنمية الاقتصادية الجاذبة للاستثمار والمحافظة على استقطابه من أجل الاستفادة من الآثار الإيجابية التي يفرزها هذا الاستثمار لكل من المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، لتحقيق أهم الأهداف المتمثلة في دفع عجلة النمو و نقل التكنولوجيا.

و الجزائر من أهم البلدان التي تسعى إلى جذب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك من خلال تقديم امتيازات التي تقدمها الى المستثمرين الأجانب و في هذا الفصل سوف نتطرق إلى ثلاثة مباحث أساسية :

- **المبحث الأول:** علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي؛
- **المبحث الثاني:** واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- **المبحث الثالث:** أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2015) .

## المبحث الأول: علاقة الإستثمار الأجنبي بالنّمو الإقتصادي

يشير الأدب الاقتصادي الذي يهتم بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي إلى وجود اختلاف واضح ,إذ يتم أحيانا تناول على أن النمو الاقتصادي يعتبر محددا رئيسيا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فتوافر معدلات النمو تساعد على تدفق المزيد منها إلى المضيفة ,بحيث أن تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر يشجع على تحقيق نمو مرتفع.

**المطلب الأول: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:** لقد سبقت الإشارة إلى أن الدول النامية تسعى جاهدة إلى القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها. ولبلوغ هذا الهدف فقد فتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل ( وكذلك مع كل ما يرتبط بهذه الفرص من مكاسب ).

كما أن دخول الشركات متعددة الجنسيات لها مجموعة من الآثار على العمالة منها:

- خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة. من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، وهذا سيؤدي إلى خلق مشروعات وطنية جديدة ، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل؛
- إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة سواء كانت أساسية أو مساعدة؛
- إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيرة العمالة في المناطق الحرة يخلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المتخلفة إقتصاديا داخل الدولة[1].

[1] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق**، ص ص147-150.

## المطلب الثاني:الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير التجارة الخارجية:

هناك علاقة وطيدة بين الاستثمار والتجارة الخارجية سواء من جانب الصادرات أو الواردات، إلا أن زيادة الصادرات تساعد على زيادة حجم سوق التصريف، مما يشكل حافزا على زيادة الاستثمار، وبالمقابل يحتاج الاستثمار إلى مدخلات قد لا تكون موجودة في السوق المحلية، فيتم استيرادها من الخارج، وهذا ما يكسب قطاع التجارة الخارجية على تأمين المستوردات من السلع والخدمات[1].

وهنا تجدر الإشارة التفريق بين الأثر المباشر والأثر الغير مباشر :

**أ- الأثر المباشر.**

بسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات لتكنولوجيا حديثة ومتقدمة نتيجة للإنفاق الكبير على البحث والتطوير فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وإبرام عقود للتصدير نحو الخارج، وبالتالي تغيير إستراتيجية التصنيع لترقية الصادرات مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي .

**ب- الأثر الغير المباشر**

أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يصاحبها عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها :

[1] يونس دحماني، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية للواقع والآفاق**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر، جوان 2010،ص 111.

- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية [1]؛
- تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات الأجنبية في الأسواق الخارجية وهذا في إطار المشروعات المشتركة وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها .

## المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي :

لقد اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالإنتاج الإجمالي ووفقا للنظرية الاقتصادية فان زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف k وبالتالي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن: $I = I_d + I_f$.

وتشير I إلى الاستثمار المحلي الإجمالي، if تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر و idتمثل الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة ونتيجة للاتجاه الذي سلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدول المضيفة فان هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحول جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ونتيجة لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير تحفيزي للاستثمار المحلي.

1-**أثر الإحلال** : قد تؤدي المنافسة إلى زوال الشركات المحلية، لفوارق تكنولوجية؛

[1] رفيق نزاري، **الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي-دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب-**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 95.

2-**أثر التكاملية:** صمود الشركات المحلية أمام المنافسة القوية للمستثمر الأجنبي[1]

## المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تبذل الجزائر مجهودات مستمرة لتهيئة وخلق مناخ استثماري ملائم للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولهذا أصدرت عدة قوانين وتشريعات مرتبطة بذلك من أجل تسهيل عملية الاستثمار الأجنبي، وتتمتع الجزائر بالكثير من مزايا الموقع ذات البعد الطبيعي والتي تعززت حديثا بتوجه ملحوظ نحو تدعيمها بجملة من الإجراءات التنظيمية و التشريعية والإصلاحات الهيكلية المحفزة على جذب الاستثمارات.

### المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الخاص

#### أولا: قانون النّقد و القرض(90/ 10)

كان يهدف هذا القانون إلى تحقيق النّقاط التّالية:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي و المصرفي؛
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النّقد و القرض؛
- إدراج الاقتصاد في النّظام المصرفي؛
- توزيع مصادر تمويل الأعوان الإقتصاديين.

و قد نص قانون90/ 10 على إلغاء كل الفوارق بين المستثمر المحلي و الأجنبي حيث أنّه يهدف في مجمله إلى تنظيم سوق الصرف و حركة رؤوس الأموال، و لتحقيق الأرباح كرس قانون( 90/ 10) التّوجه الليبرالي للاقتصاد الجزائري من خلال مجموعة من المبادئ متمثّلة في:

- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشير بنك الجزائر و ذلك خلال 60 يوم من تقديم الطلب؛

[1] المرجع السابق، ص ص 97-98.

- الضّمانات الواردة في الاتفاقيات الدّولية الّتي توقع عليها الجزائر؛

حيث أنّ قانون 90/ 10 لم يحدد الامتيازات والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب ,حيث نصّ على الضّمانات المتعلقة بالتّحويل، وقد لوحظ أنّه ما بين( 1990- 1993) تم دراسة 303 ملف وتمت الموافقة على 195 ملف، حيث تشكل 102 ملف المشاريع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والباقي موزع بين أصحاب الامتياز و التّجار بالجملة.

**ثانيا: قانون الاستثمارات لسنة 1993.**

بعد ثلاث سنوات من صدور قانون 90/ 10 جاء قانون الاستثمار لسنة1993 و هو يبين الارادة الواضحة للدولة من أجل ترقية الاستثمارات، و كذا تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث أحدثت عدة تغيّرات و بذلك فهو يرتكز على ما يلي:

- إنهاء التّفرقة بين الاستثمار العمومي و الخاص من جهة و المستثمرين المقيمين و الغير المقيمين من جهة أخرى. و هذا يعني المعاملة المماثلة لكل المستثمرين على سواء؛
- عدم فرض شكليات ثقيلة و معقدة بهدف تسهيل الاستثمارات؛

و يلاحظ أنّ قانون1993 فتح المجال لحركة رؤوس الأموال الأجنبية، حيث يرخّص لها الاستثمار في كل القطاعات لإنتاج السلع و الخدمات ماعدا القطاعات الإستراتيجية للدّولة كقطاع المحروقات، حيث فتحت مجال المشاركة في هذه المشاريع نظرا لحاجة الدولة إلى الاستثمار في هذا القطاع.

**الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

الامتيازات الممنوحة للاستثمار في قطاع المحروقات و حسب المادة 49 من القانون(93/ 12) فهي تتمثل في تلك الّتي جاء بها قانون( 86/ 13) المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد و سيرها المعدل و المتمم، حيث تبقى سارية المفعول على الاستثمار في قطاع المحروقات الّتي تتمثل في :

- الحق في تحويل الأرباح الّتي اذ لم تجدّد استثمارها؛

- الإعفاء من دفع حقوق التّحويل بالمقابل عن كل المستثمرات العقارية الضّرورية لعمله؛
- الإعفاء من الضّريبة على الأرباح الصّناعية لمدة 3 سنوات الأولى و تحفيض50% في السنة الرابعة و 25% في السنة الخامسة[1].

**قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001**

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم01 - 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعّلق بتطوير الاستثمار. لقد حدد القانون الجديد الّنظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في الّنشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحّليين والأجانب.

إن مفهوم الاستثمار، وفق القانون الجديد، قد تحدد:

- المساهمة في رأسمال مؤسسة فيشكل مساهمات نقدية أوعينية؛
- بإستعادة الّنشاطات في إطار خصخصة جزئية أوكّلية؛

وبذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال واسع اكي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطوير هو ترقيته كلّ الّنشاطات التي هيأت السياسات ،كإقامة وإنشاء مشروعات جديدة ومستحدثة من قبل القطاع العام أو الخاص الوطني والأجنبي. ومن أجل تجسيد عملية الّتوجه نحو تدعيم وتطوير الاستثمار أنشأ القانون الجديد هيئتين أساسيتين للاستثمار:

**المجلس الوطني للاستثمار CNI :**

وهدفه المجلس ترقية تطوير الاستثمار،حيث يقترح الاستراتيجيات وأولويات الاستثمارات ،تكييف أرباح الاستثمارات ،كما أنه يحدد مجموع الميزانية التي تحت تصرف صندوق دعم الاستثمار ، وهذا المجلس تحت رئاسة رئيس الحكومة، ويتكون من وزارة المالية، التجارة، الجماعات المحلية، الوزير المكلف بالإصلاح المالي والأمانة تحت رقابةANDI.

**الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :**

[1] محمد إبراهيم مادي، **فعالية السياسة المالية في ترشيد الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر( 2000- 2010)**،أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013، ص ص 133- 136.

مكلفة بترقية وتطوير واستمرارية الاستمارات، الاستقبال والمساعدة وإعلام المستثمرين الوطنيين والأجانب، التأكيد من احترام الاتفاقات المتوقعة وتحويل الأرباح، تسيير صندوق دعم الاستثمار. ويتكون مجلس إدارة الوكالة من ممثلين عن الوزارات الاقتصادية ،ممثل عن غرفة الجزائر للتجارة والصناعة وممثلين لمنظمات أرباب العمل[1].

## المطلب الثاني: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر

### أولا: مؤشرات المناخ الاستثماري في الجزائر

**أ-المؤشرات الاقتصادية الكلية:**

تتمثل المؤشرات الكلية في[2]:

- الناتج الخام المحلي: 183،4 مليار دولار سنة 2011؛ب- الناتج الخام المحلي للفرد:4820 دولار سنة 2011 .علما أن السوق يضم37 مليون نسمة؛
- توزيع الناتج الخام المحلي خارج قطاع المحروقات:70% للقاع الخاص، و30%للقطاع العام؛ معدل النمو:3% سنة 2011 ؛معدل التضخم: 3،9 % سنة 2011 ؛
- احتياطي الصرف: 182،2 مليار دولار في مارس 2012 حساب الميزان التجاري: فائض 40،7 مليار دولار ؛
- الجباية البترولية: حوالي 55% من إجمالي إيرادات ميزانية الدولة أي ما يعادل 3070،2 مليار دينار سنة 2001 ؛سعر الصرف دولار/ دينار :77دج سنة 2001 .

وفي إطار انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي، فقد جاءت المادة 32 أحكام جبائية مختلفة من المالية لسنة 2010 ، بمايلي: تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو

---

[1] مراد صاولي، كشتي حسين، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفرصة المناخ الاستثماري،-دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 09-10ديسمبر 2014، ص383.

[2] مرغاد لخضر، جوامع لبيبة، **دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول : التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 09-10ديسمبر 2014، ص206.

الضريبة على أرباح الحواصل وفوائض القيمة الناتج عن التنازل عن الأسهم والأوراق المماثلة المحققة في إطار عملية الدخول للبورصة.

ب- **البنية التحتية:**

شبكة الطرق تقدر ب 107.000 كم، 80% منها مستعملة. و31 مطار مفتوح للطيران المدني، و13 منها متخصصة للطيران الدولي. وتتضمن على 11 ميناء متعددة الخدمات، من ضمنها ميناءين للنفط. وتتضمن على 4700 كلم من السكك الحديدية تصب في 200 محطة قطار؛

وتتوفر في الجزائر عدة مرافق للاتصالات، تتنوع بين هواتف أرضية وجوالة بالإضافة غلى الفاكس والتلكس وشبكة الانترنت، ويوجد حوالي مليون مشترك فعلي في شبكة الانترنت على المستوى الوطني، 300 ألف منهم في خدمة الانترنت فائق السرعة، فيما بلغ عدد المستخدمين 1،8 مليون مستخدم للانترنت في الجزائر؛

95%من النطاق الجزائري ممون بالكهرباء و75% من المنازل المأهولة متصلة بشبكة الكهرباء، و 35% من المنازل متصلة بشبكة الغاز ويترقب ضمن المخطط الخماسي 2001-2015 تزويد1500000 منزل بالغاز الطبيعي.

ج- **الموارد الطبيعية**[1]: يبلغ معدل التعليم في الجزائر 97% من إجمالي السكان، حيث أن7000.000 مسجلين في المدارس و939.000 مسجلين في الجامعات و464.000 مسجلين في التكوين المهني.

- المعدل المتوسط للنجاح في شهادة التعليم الثانوي(البكالوريا) يقدرب40%. وهناك 120.000 متخرج صادر من أكثر من 80 مدرسة عليا، و190.000 متخرج من التكوين المهني، صادر من 658 مؤسسة تكوين مهني؛

[1] المرجع السابق، ص 207.

-التمويل المتاح للاستثمار الأجنبي المباشر – رأس المال المتوفر يقدر ب 2.845.95 مليار مع نهاية سنة 2008 ؛

_ شبكة البنوك تتعدى الثلاثين بنك، 10 منها عمومية والبقية خاصة(محلية و أجنبية)؛

تبقى نقطة الضعف في هذه المؤشرات هو أن بقاؤها و استمرارها متوقف على وضعية أسعار النفط في السوق العالمية. لذلك يصبح أمر توقع ارتفاعها لتضاهي الدول النامية الأخرى التي تحقق أرقاما أكبر، أمرا صعبا حيث أن أهم الإمكانات المتاحة في الجزائر غير مستقلة بالشكل الكافي.

## المطلب الثالث: تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر

**أوّلا: التّقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر:**

- **مؤشر المركب لمكون السياسات الإقتصادية:** تم وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة1996 و يشير هذا المؤشر إلى أنّ البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للإستثمار، هي تلك البيئة الّتي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، معدلات متدنية للتضخم و بنية سياسية و مؤسسة مستقرة و شفافية يمكن التّنبّؤ بها لأغراض التّخطيط المالي والتّجاري والإستثماري. و يكون تقييم المؤشر كما يلي:

**أقل من 1:** عدم تحسن في الإستثمار، **من 1 إلى2:** تحسن في الاستثمار، **من 2إلى 3:** تحسن كبير في مناخ الإستثمار.

**التّقييم النّوعي لمناخ الإستثمار في الجزائر.**

**اولا: مؤشر التّنافسية العالمية:** يصدر مؤشر التّنافسية العالمية ضمن تقرير التّنافسية العالمية، سنويا منذ عام1979 عن المنتدى الإقتصادي العالمي و الّذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لتنافسية الدّول فهذه المؤشرات تمكن الشّركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالإستفادة من مزايا الإنتقال إلى بلد ما.

**ثانيا: مؤشر الحرية الاقتصادية:**

صحيفة وال ستريت منذ عام 1995 تستخدم هذا المؤشر كأداة لقياس مدى تدخل الدولة في الاقتصاد. ويستند إلى مجموعة من عوامل:

- معدل التعريفة الجمركية المرجح: السياسة التجارية ،مدى وجود الحواجز غير الجمركية؛
- الهيكل الضريبي للأفراد والشركات:أي وضع ادارة مالية لموازنة الدولة[1]؛
- تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الاجنبي المباشر؛
- التشريعات والاجراءات الادارية والبيروقراطية؛

1-1.95 حرية اقتصادية كاملة 2- 2.95 شبه كاملة حرية اقتصادية

3-3.95حرية اقتصادية ضعيفة4- 5 حرية اقتصادية معدومة.[2]

**المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2002- 2015.**

**أوّلا: التّوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر(2000-2015).**

[1] كسرى مسعود، طهراوي دومة علي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر-دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الأجنبية بالجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: التنمية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 09-10ديسمبر2014، ص 07 .

[2] كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص،89-90.

**جدول رقم(03- 01): يبين التّوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة ( 2002- 2015).**

| ( القطاع) | عدد المشاريع | % | القيمة مليار | % |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 10 | %1.48 | 3117 | %0.13 |
| البناء | 121 | %17.90 | 98996 | %4.01 |
| الصناعة | 386 | %57.10 | 1681400 | %68.03 |
| الصحة | 6 | %0.89 | 13573 | %0.55 |
| النقل | 21 | %3.11 | 13172 | %0.53 |
| السّياحة | 11 | %1.63 | 420657 | %17.02 |
| الخدمات | 120 | %17.75 | 151335 | %6.12 |
| الإتّصالات | 1 | %0.15 | 89441 | %3.62 |

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www. Andi.dz

**الشكل رقم (03-01):التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(2002-2015).**

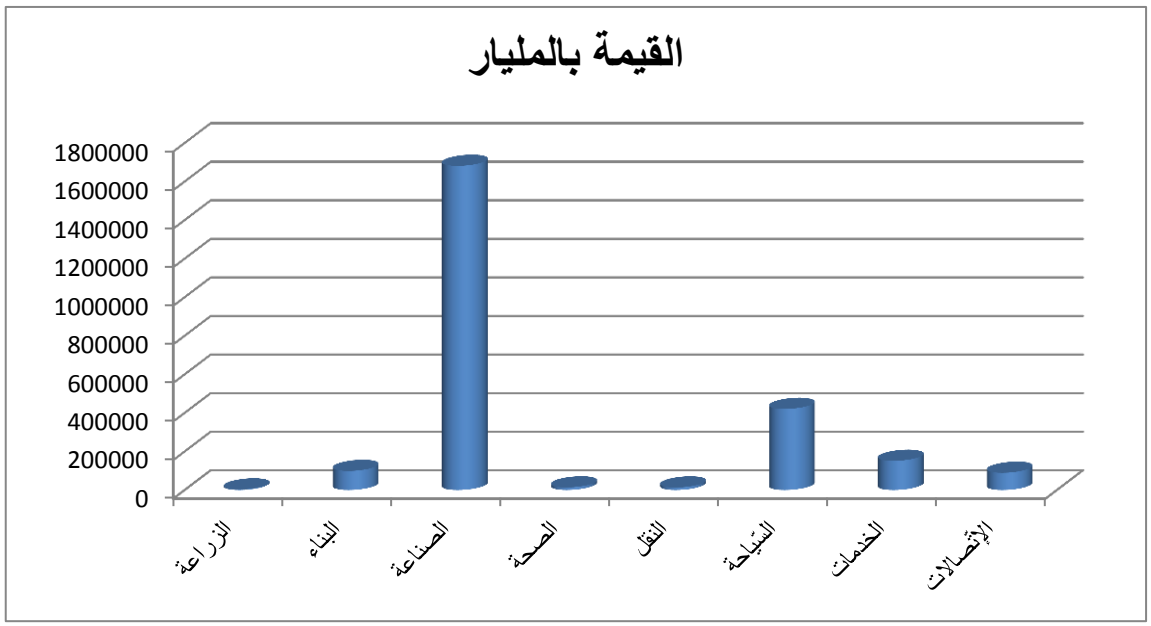


المصدر:من إعداد الطالبتان بناءً على إحصائيات الجدول السابق

عند دراستنا لبيانات الجدول نلاحظ أنّ قطاع الصّناعة قد نال حصة الأسد من إجمالي عدد مشاريع الإستثمار في الجزائر ب386 مشروع خلال الفترة2002- 2015 بقيمة 1681400 مليون دج و قدّرت ب 68.03% من إجمالي التدفقات المصرّح بها.

أمّا السياحة إحتلت المرتبة الثانية بمبلغ قدره 420657 دج إذ وصلت نسبة 17.02% وتليها في المرتبة الثالثة و ليس بفارق كبير قطاع الخدمات بمبلغ 151335 دج بنسبة 6.12% حيث يحتوي هذا القطاع على فرص ومجالات إستثمار عديدة خاصةً في القطاع المالي مثل التّأمين والبنوك و تأتي بعد ذلك القطاعات الأخرى الضّعيفة و بمعنى أنّها لا تستقطب عدد كبير من المشاريع الإستثمارية أي بنسب متضائلة جدًّا و هذه القطاعات هي قطاع البناء، والاتصالات والصحة،النقل،الزراعة على التّوالي.

**ثانيا: التّوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خلال( 2002-2015):**

**جدول رقم(03- 02):التوزيع الجغرافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة( 2002- 2015).**

| المناطق | عدد المشروعات | القيمة بالمليون |
|---|---|---|
| أروبا | 277 | 898192 |
| فيما بينها الاتحاد الأوربي | 274 | 5683446 |
| آسيا | 68 | 119506 |
| أمريكا | 16 | 65636 |
| الدول العربية | 200 | 1267592 |
| إفريقيا | 1 | 27799 |
| استراليا | 1 | 2974 |
| متعددة الجنسيات | 13 | 89992 |
| **المجموع** | 676 | 2471691 |

**المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار**www. Andi.dz

**شكل رقم(03-02):يبين التوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خلال الفترة(2002-2015).**

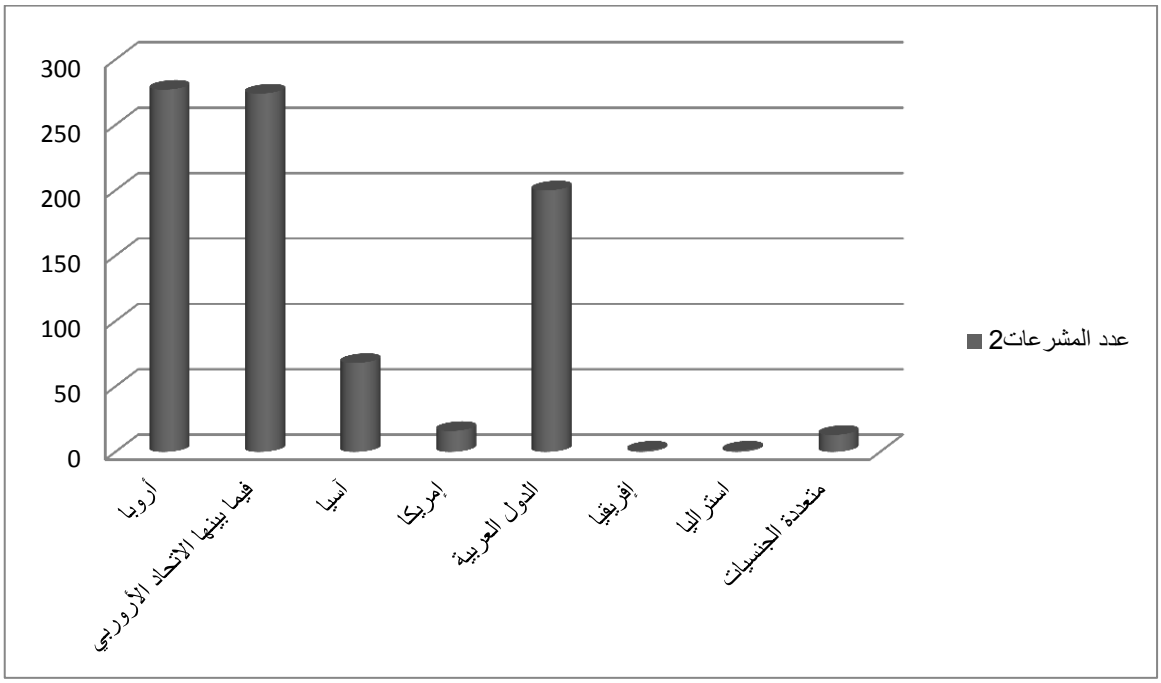


**المصدر :من إعداد الطالبتان بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.**

حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات لقد كان توزيع الإستثمارات المباشرة على المناطق أنّ الدول العربية تصدرت قائمة لدى المستثمرة في الجزائر من حيث قيمة الإستثمار خلال الفترة2002- 2015 بقيمة إستثمارية قدرت بـ 1267592مليون ثم يأتي في ما بينها الإتحاد الاوروبي بمبلغ 5683446مليون أي ما يعادل 377 مشروع أمّا في المرتبة الثالثة اوربا بمبلغ قدر بـ898192 مليون بعدد مشاريع 274 ثم تليه آسيا بقيمة إستثمارية بمبالغ119506 بعدد مشاريع 68 اما في المرتبة الخامسة متعددة الجنسيات بملبغ 89992 ثم تأتي بعد ذالك امريكا إفريقيا استراليا على التوالي.

**ثالثا: قائمة أهم الدّول المستثمرة بالجزائر خلال الفترة(يناير 2011وديسمبر 2015).**

**جدول رقم(03-03):أهم الدول المستثمرة بالجزائر خلال الفترة(يناير 2011 و ديسمبر 2015)**

| الدولة | عدد المشروعات | التكلفة(مليون دولار) | عدد المشروعات |
|---|---|---|---|
| اسبانيا | 7 | 2232.1 | 3 |
| قطر | 2 | 2150.0 | 2 |
| تركيا | 2 | 1737.3 | 2 |
| لوكسمبوغ | 1 | 837.3 | 1 |
| المملكة المتحدة | 7 | 408.7 | 6 |
| فرنسا | 15 | 376.6 | 13 |
| جنوب إفريقيا | 1 | 350.0 | 1 |
| سويسرا | 3 | 286.2 | 3 |
| المانيا | 6 | 175.8 | 6 |
| بورما | 1 | 159.8 | 1 |
| اخرى | 42 | 664.1 | 39 |
| المجموع | 87 | 9378 | 77 |

**المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثماروائتمان الصادرات**

اعتبرت إسبانيا من أهم البلدان المستثمرة في الجزائر خلال الفترة من 2000الى2015 بالتّكلفة تقدر ب:2232.1 مليون دولار تليها بعد ذلك قطر بإجمالي2150 مليون دولار ثم تليها تركيا بإجمالي 1737.3 مليون دولار و لوكسمبورغ بـ 837.3 مليون دولار و هذا من خلال ما يوضحه الجدول.

## المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)

### المطلب الأول:الناتج المحلي الإجمالي

**جدول رقم(03- 04):الناتج المحلي الإجمالي ومعدّلات نموه خلال الفترة( 2000-2015).**

| السنوات | الناتج الداخلي المحلي PIB* | معدل النمو سنويا PIB** |
|---|---|---|
| **2000** | 54.73 | 3.8 |
| **2001** | 54.75 | 3 |
| **2002** | 56.76 | 5.6 |
| **2003** | 76.86 | 7.2 |
| **2004** | 85.33 | 4.3 |
| **2005** | 103.20 | 5.9 |
| **2006** | 117.03 | 1.7 |
| **2007** | 134.98 | 3.4 |
| **2008** | 137.05 | 2.4 |
| **2009** | 171.00 | 1.6 |
| **2010** | 161.00 | 3.6 |
| **2011** | 299.39 | 2.9 |
| **2012** | 209.01 | 3.4 |
| **2013** | 209.70 | 2.8 |
| **2014** | 213.52 | 3.8 |
| **2015** | 166.84 | 3.9 |

**المصدر: أطلس بيانات العالم ar.knoema.com * - البنك الدولي www.albankadowli.org****

**شكل رقم(03-03):الناتج المحلي الاجمالي و معدلات نموه خلال الفترة (2000-2015).**

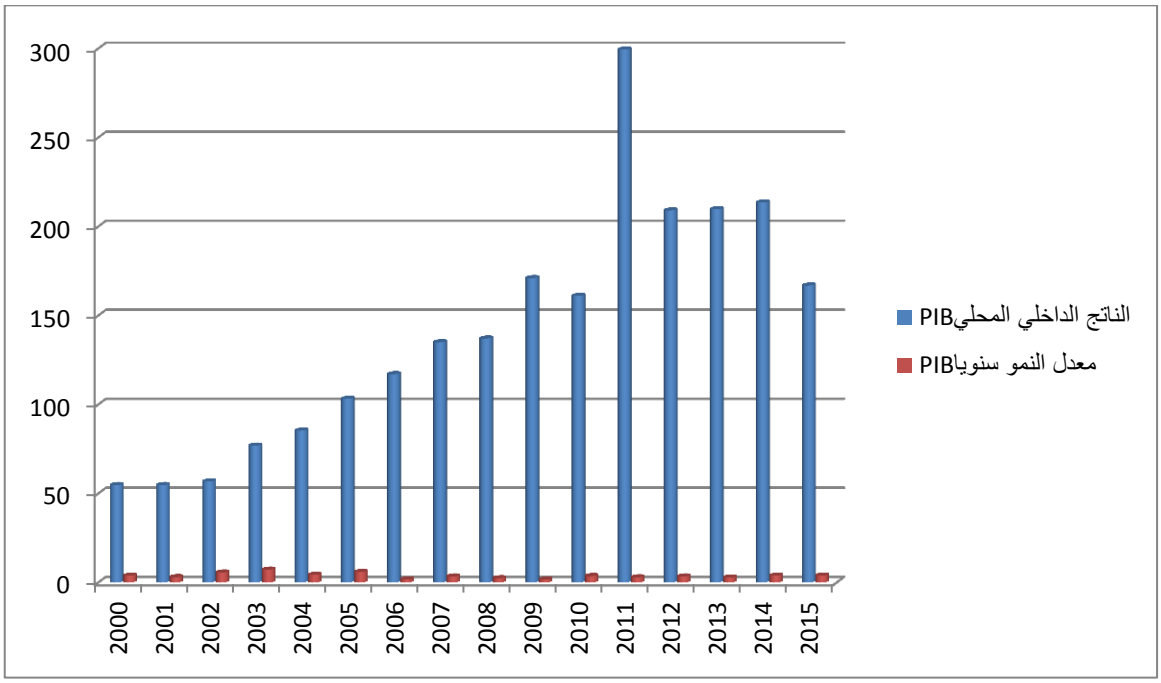


**المصدر من إعداد الطالبتان بالاعتماد على احصائيات الجدول السابق.**

بإعتبار أنّ النمو الإقتصادي يقاس بالنّاتج المحلي الإجمالي نلاحظ أنّ الجزائر سجلت معدّلات نمو إيجابية خلال السّنوات من 2000/ 2015 بعد فترة من الإنكماش الّتي شهدتها خلال فترة التّسعينات و هذا ناتج عن عدم الإستقرار الأمني.

إرتفاع معدّلات النّمو المحققة في قطاع المحروقات بفعل إرتفاع أسعار النفط أدّى إلى تطورات في معدلات النمو حيث سجلت سنة2003 نسبة7.2%؛ وإرتفاع معدلات النمو يؤدي إلى تحسين القدرة الشّرائية للمواطنين من خلال رفع الأجور، وبعد سنة 2005 عرفت معدلات النمو تراجع أين بلغت أدنى مستوياتها في سنة2009 أي سجلت1.6% وهذا راجع إلى انهيار أسعار النفط بسبب الأزمنة العالمية المالية وبعد هذه السنة لوحظ أنّ معدلات النمو في تزايد أما في سنة2015 فقد سجلت انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي.

**جدول رقم(03- 05): تطور معدل وحجم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي( الدولار الأمريكي)خلال الفترة(2000-2015)**

| السنوات | نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي | معدل نصيب الفرد من معدل الناتج المحلي الإجمالي% |
|---|---|---|
| **2000** | 1757.01 | 2.41 |
| **2001** | 1732.95 | 1.67 |
| **2002** | 1774.29 | 4.24 |
| **2003** | 224.89 | 5.86 |
| **2004** | 2600.00 | 2.95 |
| **2005** | 3102.03 | 4.46 |
| **2006** | 3467.54 | 0.24 |
| **2007** | 3939.55 | 1.85 |
| **2008** | 4912.25 | 0.78 |
| **2009** | 3875.82 | -0.09 |
| **2010** | 4473.48 | 1.77 |
| **2011** | 5447.40 | 0.99 |
| **2012** | 5583.61 | 1.40 |
| **2013** | 5491.61 | 0.78 |
| **2014** | 5484.06 | 1.80 |
| **2015** | 4206.03 | 1.98 |

المصدر: البنك الدولي www.albankadowli.org

**شكل رقم(03-04):معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة(2000-2015).**

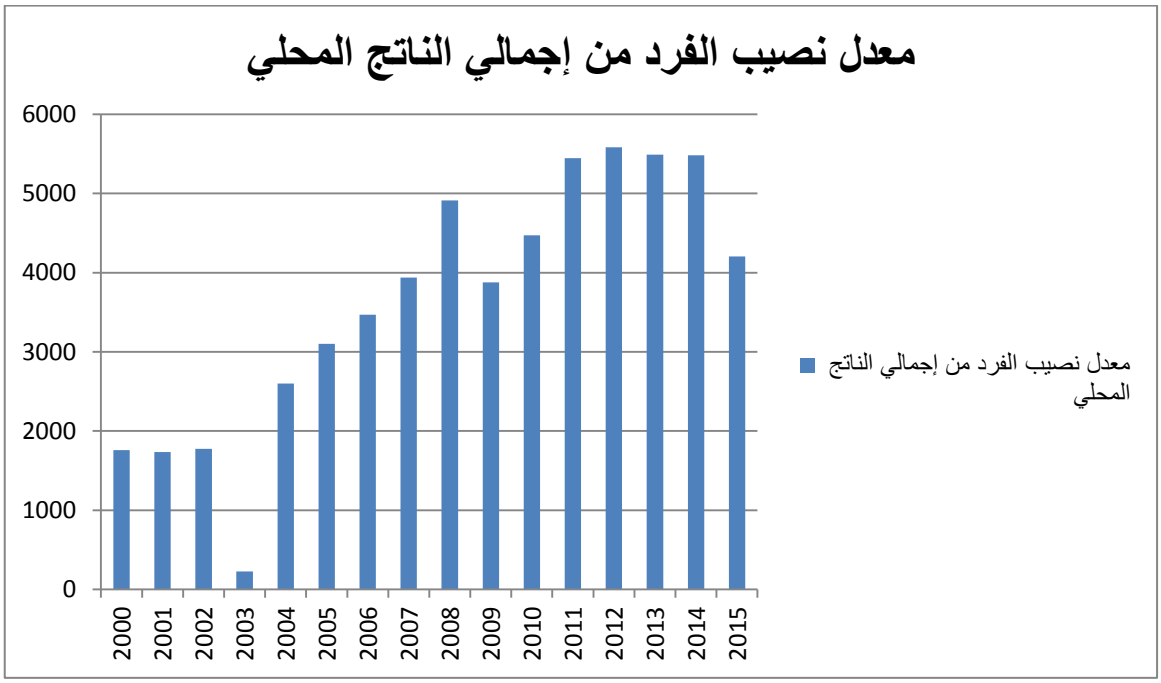


**المصدر: من إعداد الطالبتان بناءً على معطيات الجدول السابق.**

**شكل رقم(03-05):يمثل تطور معدل نمونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015).**

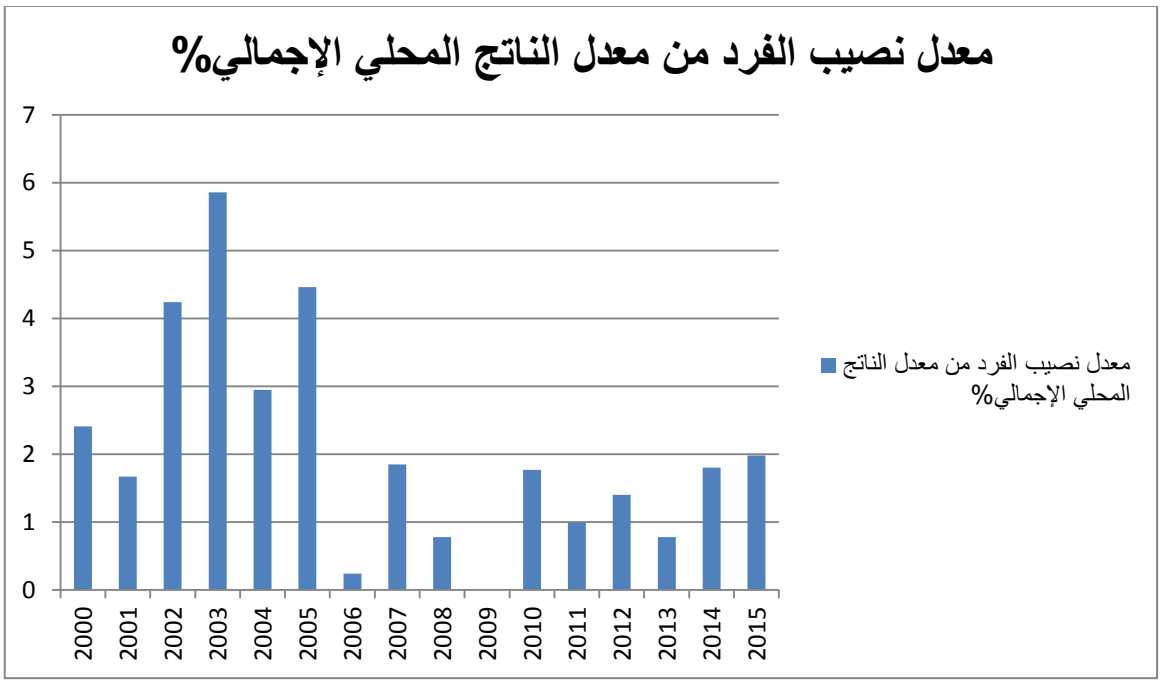


**المصدر: من اعداد الطالبتان بناءً على معطيات الجدول السابق.**

لوحظ أنّ معدلات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت إرتفاع في الفترة 2003 إذا وصلت إلى نسبة5.86 نتيجة إرتفاع معدلات المحروقات وبدأت في الانخفاض إلى أن وصلت سنة 2009 إلى 0.09- ( إنخفاض حاد) وهذا راجع إلى إنخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية نتيجة الأزمة المالية ثم بدأت في الإرتفاع إلى أن بلغت 1.98% سنة2015.

## المطلب الثاني: علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

**جدول رقم(03- 06):العلاقة بين إجمالي تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر و إجمالي الناتج المحلي في الجزائر( 2015/2000).**

| السنوات /البيانات | الناتج المحلي الإجمالي pib* | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي pib** | تدفق الإستثمارالأجنبي المباشر مليون دولار*** | معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر**** | نسبة الإستثمار المحلي من إجمالي pib** | إجمالي تكوين رأس المال من اجمالي pib** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **2000** | 54،73 | 3،8 | 280،1 | _ | %0،51 | %25،03 |
| **2001** | 54،75 | 3 | 110،79 | -60،44 | %2،03 | %26،84 |
| **2002** | 56،76 | 5،6 | 1065 | 862،05 | %1،87 | %30،65 |
| **2003** | 67،86 | 7،2 | 638،0 | -40،09 | %0،93 | %30،34 |
| **2004** | 85،33 | 4،3 | 882 | 38،24 | %1،03 | %33،26 |
| **2005** | 103،20 | 5،9 | 1145 | 129،70 | %1،12 | %31،65 |
| **2006** | 117،03 | 1،7 | 1795،4 | 56،80 | %1،57 | %30،17 |
| **2007** | 134،98 | 3،4 | 1661،8 | -7،44 | %1،24 | %34،46 |
| **2008** | 137،05 | 2،4 | 2632،1 | 58،38 | %1،54 | %37،34 |
| **2009** | 171،00 | 1،6 | 2746،2 | 4،33 | %2 | %46،87 |
| **2010** | 161،00 | 3،6 | 2300،2 | -16،24 | %1،42 | %41،43 |
| **2011** | 299،39 | 2،9 | 2580،0 | 12،16 | %1،28 | %37،97 |
| **2012** | 209،01 | 3،4 | 2499 | -41،89 | %0،71 | %39،09 |
| **2013** | 209،70 | 2،8 | 1692،9 | 12،93 | %0،80 | %43،38 |
| **2014** | 213،52 | 3،8 | 1506،7 | -10،99 | %0،70 | %45،60 |
| **2015** | 166،84 | 3،9 | -587،3 | -138،97 | %-0،24 | - |

**المصدر: *** المؤسسة العربية لضمان الإستثماروإئتمان الصادرات.**

- **أطلس بيانات العالم ar.knoema.com ***
- **البنك الدولي www.albankadowli.org****
- **** من إعداد الطالبتان بالإعتماد على: المؤسسة العربية بضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات.**

سجلت معدلات النمو ارتفاعا في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 7.2% سنة 2003، وارتفاعفي معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ5.86% في سنة 2003 وانخفاض في معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل40.9-% وبعد سنة 2005 شهدت الإستثمارات الأجنبية المباشرة إرتفاع لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة2009 إذ بلغت 2746.2 مليون دولار بمعدل 4.23% إلا أنّه في نفس هذه السّنة تشهد إنخفاض في معدلي النّمو الناتج المحلي ونصيب الفرد إجمالي الناتج المحلي حيث بلغ 1.6و 0.09- على التّوالي.

أمّا بالنسبة إلى إجمالي رأس المال سجلت إرتفاع سنة 2009 عن باقي السّنوات بلغت 46.87%( أي الإستثمارات المحلية) إلاّ أنّه في سنة2010 تراجعت الاستثمار الأجنبية بشكل ملحوظ في الجزائر وهذا نتيجة لإنخفاض الإستثمارات العربية سنة 2010 بمعدل 16.14- %.

أما بالنسبة لمعدلات الناتج المحلي الإجمالي ففي سنة 2010 شهد ارتفاعا ملحوظا إلى أن وصل سنة 2015 إلى 3.9%، أما معدلات الإستثمار الأجنبي المباشر سجل إنخفاض (شبه منعدمة) بعد سنة 2010 إلى أن وصل إلى 138.97-% سنة 2015 أي خروج الإستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر.

- **المطلب الثالث: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار المحلي خلال الفترة(2000-2015).**

**جدول رقم(03- 07): مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة و المحلية في توفير مناصب الشغل بالجزائر خلال الفترة( 2000- 2015).**

| المشاريع | عدد المشاريع | % | القيمة مليون دولار | % | مناصب الشغل | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الاستثمارات المحلية | 59563 | 99 | 9100521 | 79 | 904762 | 87 |
| الاستثمارات الأجنبية | 676 | 1 | 2471691 | 21 | 129254 | 13 |
| المجموع | 60239 | 100 | 11572213 | 100 | 1034016 | 100 |

**المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.nadi.dz.**

من خلال إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار نلاحظ أنّ نسبة مساهمة الإستثمارات الأجنبية في توفير مناصب الشغل سجلت 13% من إجمالي مساهمة الإستثمار في توفير الشغل خلال الفترة الممتدة من (2000- 2015) و الملاحظ أنّ هذه النسبة منخفظة جدا.

ونسبة مساهمة الاستثمارات المحلية في توفير مناصب سجلت 87% من إجمالي الإستثمارات.

من الملاحظ ان الاستثمارات المحلية تؤدي الى زيادة العمالة مما يؤدي بدوره الى تطور معدلات النمو.

**المطلب الرابع: علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات خلال الفترة(2000-2015).**

**جدول رقم(03-08):تطور الميزان التجاري وسعر برميل النفط خلال الفترة(2000-2015).**

| السنوات/المؤشرات | تطور الميزان التجاري | سعر برميل النفط |
|---|---|---|
| **2000** | 12،30 | 28،50 |
| **2001** | 9،61 | 24،85 |
| **2002** | 6،70 | 25،24 |
| **2003** | 11،14 | 29،03 |
| **2004** | 14،27 | 38،66 |
| **2005** | 26،47 | 54،64 |
| **2006** | 34،06 | 65،85 |
| **2007** | 34،24 | 74،95 |
| **2008** | 40،60 | 99،97 |
| **2009** | 7،78 | 62،25 |
| **2010** | 18،205 | 80،150 |
| **2011** | 25،961 | 112،943 |
| **2012** | 20،167 | 111،045 |
| **2013** | 9،880 | 108،971 |
| **2014** | 0،459 | 100،234 |
| **2015** | -18،083 | 53،066 |

**المصدر:تقارير بنك الجزائر http:// www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm**

من خلال الجدول نلاحظ أن العلاقة الإيجابية بين سعر برميل النفط ورصيد الميزان التجاري من 6،70 مليار دولار سنة 2002 إلى 40،60 مليار دولار،وسنة 2008 سجلت صادرات المحروقات أعلى قيمة لها سنة2008 إلى77 مليار دولار ويعود هذا السبب إلى إرتفاع سعر برميل إلى 99،97 دولار للبرميل سنة 2008،و في سنة 2009 إنخفض رصيد الميزان التجاري بقيمة 7،78 مليار دولار بسبب إنخفاض سعر البرميل في 2009،حيث سجل 62،25 دولار للبرميل نتيجة الأزمة المالية العالمية التي مست أهم الدول المصدرة للبترول أي إنخفاض صادرات المحروقات إلى 44،41 مليار دولار،وفي سنة 2011 ارتفعت قيمة المحروقات إلى 71،661مليار دولار، مما أدى الى ارتفاع سعر البرميل إلى112،943دولار،حيث نلاحظ سنة2015انخفاض في رصيد الميزان التجاري وسعر البرميل الذي سجل 18،083- و53،066 على التوالي.

**جدول رقم(03-09): تطور بعض حسابات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفتة (2000-2015).**

| السنوات/مؤشرات | الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليار دولار) | تطور رصيد حساب راس المال(مليار دولار) | قمية الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب إلى الخارج (مليار دولار) | تطور صافي االتحويلات(مليار دولار) |
|---|---|---|---|---|
| **2000** | 0،42 | -1،36 | -1،16 | 0،79 |
| **2001** | 1،18 | -0،87 | -1،02 | 0،67 |
| **2002** | 0،97 | -0،71 | -1،60 | 1،07 |
| **2003** | 0،62 | -1،37 | -2،28 | 1،75 |
| **2004** | 0،62 | -1،87 | -3،30 | 2،46 |
| **2005** | 1،06 | -4،24 | -5،48 | 2،06 |
| **2006** | 1،76 | -11،22 | -6،18 | 1،61 |
| **2007** | 1،37 | -0،99 | -5،41 | 2،22 |
| **2008** | 2،33 | 2،54 | -6،28 | 2،78 |
| **2009** | 2،54 | 3،45 | -5،88 | 2،63 |
| **2010** | 3،478 | 3،177 | -4،854 | 2،650 |
| **2011** | 2،045 | 2،375 | -6،251 | 2،649 |
| **2012** | 1،541 | -0،361 | -7،505 | 3،163 |
| **2013** | 1،961 | -1،020 | -8،002 | 2،792 |
| **2014** | 1،525 | 3،396 | -8،001 | 3،219 |
| **2015** | -0،691 | -0،061 | -6،503 | 2،564 |

**المصدر:تقارير بنك الجزائر http:// www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm**

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على حساب الخدمات والمداخيل نلاحظ ان قيمة الأرباح المحولة من طرف المستثمرين الأجانب خلال الفترة (2000-2015) سجلت 79،751مليار دولار في أن التدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة لم تتجاوز22،729 مليار دولار ،الأمر الذي قد يؤدي إلى استنزاف جزء من المدخرات المحلية،وعليه دخول رؤوس الأموال في شكل إستثمارات أجنبية ،مما يؤدي إلى خروج العملة

الصعبة في شكل تحويلات وهذا ما يؤدي بدوره الى تقليل من أهمية هذه الإستثمارات، اما فيما يخص أثر الإستثمارات الأجنبية على حساب التحويلات نلاحظ أن حساب التحويلات كان موجب خلال الفترة(2000-2015) سجل ب:3،219مليار دولار، مما سجل انخفاض في سنة 2015إلى 2،564 مليار دولار؛

نلاحظ أن العلاقة بين حساب رأس المال والإستثمار الأجنبي المباشر علاقة إيجابية ،بالرغم من ضعف حجم تدفقات الإستثمارات الاجنبية الواردة إلى الجزائر،حيث أنه في الفترة (2000-2007) سجل عجزا بالمقارنة مع تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشر التي شهدت ارتفاع ملحوظ،أما خلال الفترة (2008-2011) سجل رأس المال فائض،وفي سنة2009 سجل فيها راس المال والإستثمارات الأجنبية الواردة أعلى قيمة له3،45 و2،54مليار دولار على التوالي؛

وسنة 2012و2013 إنخفض حساب رأس المال ليسجل عجزا 0،361-و1،020-على التوالي، مما أدى إلى إسترجاع الإستثمارات الأجنبية المباشرة 1،541و1،961 على التوالي، وتكرر وقوع العجز سنة 2015 ليصل إلى 0،061-.

## خلاصة الفصل

بالرغم من التحسن التدريجي لمناخ الاستثماري في الجزائر وما تضمنه من إمتيازات المقدمة في قطاع المحروقات وهذا ما نص عليها قانون(12/93) بالإضافة الى الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب والاتفاقيات الموقعة من طرف الدولة الجزائرية، إلا ان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى إلى مستوى الفرص المتاحة، وهذا راجع الى ان مناخ الاستثمار في الجزائر مازال يشوبه العديد من المعوقات، التي ادت بدورها الى عرقلة القيام بالاستثمارات اجنبية أو المحلية، مما يؤدي الى ضعف دور الإستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدلات الناتج المحلي الاجمالي من جهة وميزان المدفوعات من جهة أخرى.

# خـــاتمة

# خاتمة

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم المواضيع التي تناولها الكثير من المفكرين الاقتصادين، نظرا للأهمية البالغة التي تلعبها في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

تعد الجزائر من الدول المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة، وإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي ومحاولة استقطاب عدد أكبر من الاستثمارات، واستغلال الامتيازات الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

**نتائج اختبار الفرضيات:**

- ❖ بالنسبة للفرضية الاولى(توجد عدة نظريات مفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر) ومن خلال نتائج الدراسة توصلنا ان الاستثمار الاجنبي المباشر له عدة نظريات منها التقليدية و الحديثة وبالتالي تحققت صحة هذه الفرضية ؛
- ❖ بالنسبة للفرضية الثانية (الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة في محيط اقتصادي معين. وتوجد العديد من النظريات المفسرة له).ومن خلال نتائج الدراسة توصلنا ان النمو الاقتصادي هوالزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي خلال فترة من الزمن وبالتالي تحققت صحة هذه الفرضية.
- ❖ بالنسبة للفرضية الثالثة(يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة النمو الاقتصادي)ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلا ان الاستثمار الاجنبي المباشر لايساهم في النمو الاقتصادي وبالتالي ننفي صحة هذه الفرضية.
- ❖ **النتائج العامة .**

توصلنا من خلال دراستنا الى عدة نتائج نذكر منها :

# خاتمة

عدم قدرة الجزائر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الانتاجية كزراعة والصناعة لتمويل السوق المحلية، حيث لازال أثر الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر من 2000 الى 2015 ضئيل حيث لاحظنا أن العلاقة سلبية بين

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من جهة ومعدل الاستثمار الاجنبي من جهة اخرى خلال مجمل سنوات الدراسة.

وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، حيث أن ميزان المدفوعات يرتفع عند ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما لاحظنا انخفاض نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، وانخفاض معدلات النمو ، واعتماد الجزائر على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات.

❖ **الإقترحات .**

- ✓ القضاء على البيروقراطية وتوفير الشفافية بالمعلومات وتطوير الأسواق المالية وعصرنة عمل البنوك بما يتلاءم مع متطلبات المستثمرين ، والعمل على تطوير ونقل التكنلوجيا؛
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول النامية ،وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر؛
- ✓ زيادة صلاحيات هيئات تشجيع وتطوير الاستثمار؛
- ✓ العمل على توجيه الاستثمارات الاجنبية المباشرة على القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة؛
- ✓ خفض الرسوم الجمركية(منح التحفيزات من خلال تخفيض الرسوم الجمروكية)؛
- ✓ إنشاء قاعدة بيانات إحصائية على شبكة الانترنت من أجل توحيد مصادرها وإسنادها الى هيئة واحدة رسمية، مع ضرورة تحديثها .

❖ **آفاق الدراسة .**

من خلال الدراسة التي قمنا بإجرائها والنتائج التي توصلنا إليها نقترح بعض المواضيع للدراسة مستقبلا والمتعلقة ب:

- ✓ أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الميزان التجاري؛
- ✓ دراسة اثر الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات.

# قائمة المصادر و المراجع

**أولا: الكتب**

1-أبو قحف عبد السلام ، **إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي**، مكتبة الإشعاع، بيروت، 2001.

2-أبو قحف عبد السلام ، **الأشكال و السياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.

3-ابو قحف عبد السلام ، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الاجنبية**، مؤسسة الشباب الجامعة، الاسكندرية، 1989.

4-أبو قحف عبد السلام، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، كلية التجارة، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، ط4، الإسكندرية، 1998.

5-أحمد جاويش عبد الفتاح محمد ، **إدارة الإستثمار الأجنبي**، مكتبة الوفاء، ط1، الإسكندرية، 2016.

6-حردان طاهر ، **أساسيات الإستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.

7-خلف فليح حسين ، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.

8-صقر عمر ، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2003.

9-عبد القادر عطية عبد القادر محمد ، **إتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

10- عجمية محمد عبد العزيز ، و آخرون، **التنمية الإقتصادية بين النظرية و التطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2007.

11- عجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي، **التّنمية الإقتصادية( مفهومها، نظرياتها، سياستها)**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

12- فريد النباتي سهيلة ، **التنمية الإقتصادية(دراسات، مفهوم شامل)**، دار الراية، ط1، عمان، 2015.

13- القريشي مدحت ، **التنمية الإقتصادية (نظريات، سياسات، و موضوعات)**، دار للنشر، ط1، عمان، 2007.

14- لسلوس مبارك ، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2012.

15- محمد السيرتي السيد ، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الإقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

16- محمد حسين الحيوري عبد الرزاق ، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014.

17- هاشم عمر ، صدفة محمد ، **ضمانات الإشعارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

18- وحيد دحام إلهام، **فعالية أداء السوق المالي و القطاع المصرفي في النّمو الإقتصادي**، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، القاهرة ، 2013.

19- يحيى سعيدي ، **الإستثمار الأجنبي المباشر**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015

**ثانيا: الرسائل والأطروحات**

20- خيرة خيالي ، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر** في دعم النمو الإقتصادي بالدول **النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر "دراسة تحليلية للفترة،2000-2015"**، رسالة ماجيستير ، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.

21- دحماني يونس ، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية للواقع والآفاق**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، جوان 2010.

22- زغبة طلال ، **دراسة تحليلية و قياسية لمحددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،إعداد نموذج قياسي بإستخدام منهج تحليل بيانات البانل**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2015.

23- سيدي أحمد كيداني ، **أثر النّمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية و قياسية**، أطروحة دكتوراه ،قسم العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،2013.

24- شناق حنان ، **تأثير الإستثمارات الأجنبية في قطاع الادوية على الإقتصاد الجزائري( دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية)**،رسالة ماجستير ،قسم العلوم التسيير ، تخصص نقود ومالية، الجزائر ، 2009.

25- شهيناز الصياد، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي** (دراسة حالة الجزائر)،رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية ونقود، جامعة وهران،2013.

26- فتيحة بنابي ، **السياسة النقدية و النّمو الإقتصادي**، دراسة نظرية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009.

27- قويدري كريمة، **الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

28- مادي محمد إبراهيم ، **فعالية السياسة المالية في ترشيد الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر( 2000- 2010)**،أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013.

29- محمد زكاري ، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية، و النّمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1970-2012)**، رسالة ماجيستير في علوم الإقتصاد، تخصص إقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2014.

30- مقران بهلول ، **علاقة الصادرات بالنّمو الإقتصادي خلال الفترة(1970-2005)**، رسالة ماجستير ،قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد كمي ، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010.

31- نزاري رفيق ، **الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب)**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي،2008.

32- يحيى سعيدي ، **تقييم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2007.

**ثالثا: الملتقيات**

33- شريف بن قنة ، فايزة محلب ، **جاذبية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للإستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول، تقسيم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية للإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة، يومي 28- 29 أفريل 2014.

34- صاولي مراد ، حسين كشتي ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفرصة المناخ الاستثماري،-دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول :

التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 09-10ديسمبر 2014.

35- علي بوعبد الله ، وسيلة سبتي ، **إشكالية التنمية الإقتصادية المستدامة**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: أداء و فعالية المنظمة في ظل التّنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 10-11 نوفمبر 2009.

36- لخضر مرغاد ، لبيبة جوامع ، **دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول : التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 09-10ديسمبر 2014 .

37- مسعود كسرى ، علي طهراوي دومة، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر-دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الأجنبية بالجزائر-**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: التنمية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 09-10ديسمبر 2014.

**رابعا: المجلات**

38- محمد الغزالي عيسى ،" **الإستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف و قضايا**"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، 2004.

39- مراس محمد ، **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات** النمو **الإقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 02، جوان 2015، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سعيدة.

40- نورة بيري،عبود زرقين، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس، المغرب: محددات وأثار**، "**دراسة مقارنة بإستخدام نتائج المعدلات الآنية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جوان 2014، الجزائر.

**خامسا: التقارير**

41- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات

**سادسا: المواقع الإلكترونية**

42- **ar.knoema.com**

43- **www.albankadowli.org**

44- **www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm**

45- **www. Andi.dz**

**الملخص:**

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر تمويل الدول النامية، وذلك من خلال حركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة الدول المضيفة، وتعد الجزائر من الدول العربية النامية والمنافسة لاستقطاب أو جذب اكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعتبر الاستثمارات من أهم العناصر القوية لدعم النمو الاقتصادي، وذالك من خلال بذل الجهود في تجسيد الإصلاحات، وتكييف الاقتصاد الوطني مع التغيرات العالمية وتحسين مناخها الاستثماري، وضمان عمليات دخول الاستثمار الأجنبي، ومن خلال تتبعنا لكل المتغيرات السالفة الذكر لاحظنا عدم وجود تأثير للاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة(2000-2015).

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الاستثمار المحلي، ميزان المدفوعات.

**Abstract**

FDI is one of the most important sources of financing for developing countries through the movement of capitals from one country to another, especially the host countries. Algeria is one of the developing Arab countries and the competition to attract or attract the largest number of foreign direct investments. In order to support economic growth and this through efforts to reflect reforms, adapt the national economy to global changes and improve the investment climate, and ensure the processes of foreign investment, and tracking all the above variables, we noted the absence of the impact of investment Foreign direct economic growth during the period (2000-2015).

**Key words :**

Foreign direct investment, economic growth, domestic investment, balance of payments